

## الحركات العربية : طبيعتها، أسبابها وتأثيرها على النفوذ

الروسي في المنطقة.

رماش يوسف

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة الجزائر 3

### ملخص

منذ بداية عام 2011، شهدت المنطقة العربية أحداثا لم تعرفها منذ عقود. فعلى غير المتوقع، اندلعت حركات احتجاجية شعبية أدت إلى خلق واقع جديد على المستويين السياسي والاجتماعي لم تكن سرعة تشكله وعمق تحولاته تخطر على بال أغلب المراقبين الذين باتوا يتساءلون عن خلفية وطبيعة وأسباب ونتائج هذه الحركات.

بعد تهالك نموذج الدولة-الأمة وسقوط جبهة الممانعة، وتراجع مفعول الصراع العربي الإسرائيلي كعامل لتعبئة الرأي العام العربي، وفشل النموذج الإسلامي كبديل للقومية العربية، جاءت الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008، لتزيد من المتاعب الاقتصادية للدول العربية وأدت إلى انطلاق حركات شعبية مناهضة لأنظمة الحكم القائمة.

من الأسباب التي أدت إلى اندلاع هذه الحركات كذلك، هناك عوامل داخلية سياسية (احتكار السلطة وغياب الممارسات الديمقراطية وحرية التعبير)، واقتصادية (فشل برامج التنمية، انتشار البطالة واتساع الفجوة بين الطبقات والمناطق في الدولة الواحدة)، واجتماعية (انتشار الفساد والرشوة بشكل واسع وتدني مستوى المعيشة والضغط الديمغرافي) وأخرى خارجية تتعلق بدور الفاعلين الإقليميين (من أجل توسيع النفوذ الإقليمي وتحقيق مصالح اقتصادية) والدوليين (منع أي تعاون عربي جاد والهيمنة على المنطقة العربية بشتى الوسائل والطرق).

لقد كانت شريحة الشباب في طليعة الفئات المطالبة بالتغيير بل والمحركة له، لأنها هي الأكثر تضررا وشعورا بالحرمان والأكثر قابلية للتواصل والحركة

باستعمال وسائل الاتصال الحديثة. لذلك لجأت إلى شبكات التواصل الاجتماعي لربط الاتصال مع بعضهم البعض والتعبير عن عدم رضاهم للأوضاع القائمة، وتنظيم فعاليات احتجاجية والمطالبة بتحقيق مطالبهم.

لقد أدت هذه الحركات لحد الآن إلى إسقاط أربع أنظمة حكم، وجرت بعض الدول إلى صراعات داخلية (ليبيا واليمن وسوريا)، كما أدت إلى بروز صراعات غير مألوفة ذات بعد طائفي. بالإضافة إلى بروز الفاعلين من غير الدول، والظهور القوي لداعش الذي امتد إلى ليبيا، وما تمخض عنه من تهديدات أمنية على دول الجوار وفي مقدمتها الجزائر التي أصبحت تواجه الكثير من الاحتمالات، وروسيا التي تقلص نفوذها بشكل كبير في المنطقة التي شهدت الحركات.

### **الكلمات المفتاحية : الحركات العربية، الربيع العربي، الثورات**

العربية، الشبكات الاجتماعية، قناة الجزيرة

Résumé Depuis le début de l'année 2011, la région arabe a été le théâtre d'événements aussi sporadiques qu'inattendus. En effet, des protestations et des mouvements populaires se sont déclenchés subitement et ont conduit à la création d'une nouvelle donne sur les plans politique et social. Même les observateurs les plus avertis ont été surpris par l'avènement de ces mouvements, leurs origines, leurs natures, leurs causes et conséquences.

Après l'échec de l'Etat-nation et l'effondrement du front de refus, le recul de l'influence du conflit arabo-israélien comme facteur de mobilisation de l'opinion publique arabe et l'incapacité du courant (modèle) islamiste à se substituer au nationalisme arabe, la crise économique mondiale de 2008 a causé davantage de difficultés économiques aux pays arabes et a donné naissance à des mouvements populaires rejetant les régimes en place.

Parmi les causes à l'origine du déclenchement de ces mouvements, il y a des facteurs internes politiques (monopolisation du pouvoir, absence de démocratie et de liberté d'expression), économiques (échec des programmes de développement, chômage et élargissement du fossé entre les classes et les zones dans le même pays) et sociaux (corruption à large échelle, dégradation du niveau de vie et explosion démographique). Quant aux facteurs externes, ils ont trait au rôle des acteurs régionaux (pour élargir l'influence régionale et conquérir des intérêts économiques) et internationaux (afin d'empêcher

toute formes de coopérations solides pour imposer la domination sur la zone arabe par tous les moyens).

Les jeunes ont été l'avant-garde des couches sociales revendiquant le changement, vu qu'elle fut la catégorie la plus touchée par la paupérisation, la plus habilitée à communiquer en recourant aux moyens de communication modernes. Pour ce faire cette catégorie a utilisé les réseaux sociaux pour manifester son mécontentement et organiser des manifestations réclamant ses droits.

A ce jour, ces mouvements ont entraîné la chute de quatre (04) régimes, l'implosion de certains pays (Libye, Yemen et Syrie), et la création de nouveaux conflits à caractère ethnique. Ainsi, l'apparition de nouveaux acteurs sur la scène, notamment « Daech », qui s'est propagé jusqu' en Lybie, représente une menace sécuritaire pour les pays voisins, à leur tête l'Algérie, qui font désormais face à plusieurs scénarios et la Russie qui a vu sa zone d'influence réduite d'une manière très considérable dans la région.

Mot clés : mouvements. Printemps arabe. Révolutions arabes Réseaux sociaux. Canal al djazira.

## مقدمة

بعد نهاية الحرب الباردة والخلل الذي حصل في ميزان القوى العالمي لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، بدأت موجات التغيير الديمقراطي في العديد من نقاط العالم، باستثناء العالم العربي الذي ظل خارج هذه الحملة إلى غاية عام 2011، أين شهدت المنطقة العربية اندلاع موجة عارمة من الحركات التي أدت إلى خلق واقع جديدا على المستوى السياسي والاجتماعي لم تكن سرعة تشكله وعمق تحولاته تخطر على بال أغلب المراقبين.

هذه الحركات التي اجتاحت عددا من البلدان العربية، كانت بمثابة هزة عنيفة زعزعت كيانات سياسية وأسقطت أنظمة وهزت عروش أنظمة أخرى في المنطقة. وقد استحوذت على اهتمام العالم أجمع الذي فوجئ بها، بعد أن كان الاعتقاد السائد بأن هذه الشعوب لا يمكن أن تثور ولا تعرف طريقها إلى التغيير<sup>1</sup>.

في بداية الأمر، أخذت الأحداث شكل مظاهرات واحتجاجات شعبية عفوية، ثم أضحت مطلبية، لتتطور بعد ذلك لتصبح سياسية. لقد حدث انتقال من الحركات الاجتماعية التي تسعى لتحقيق بعض المطالب والوصول إلى السلطة إلى المطالبة بإسقاط النظام القائم. وقد انتشرت بسرعة في العديد من الدول العربية وإن اختلفت قوة أو ضعف هذه الحركات من دولة إلى أخرى.

في ظل تسارع الأحداث والتحولات في المشهد والواقع العربيين، يطرح السؤال المحوري التالي : ما هي طبيعة وخصائص هذه الحركات، ظروف تطورها وأشكالها، الطرق والوسائل المسخرة فيها والتداعيات المترتبة عنها؟ للإجابة عليه سوف نتطرق إلى النقاط التالية :

### II- الخلفية التاريخية لظهور الحركات العربية.

إذا كانت الدول العربية قد شكلت العدو المعلن لإسرائيل، فإن هذه العداوة المشتركة لم تؤدي إلى أي تحالفات ولم تمنع الخلافات البينية بين الدول العربية نفسها. إذا كانت الحرب الباردة أعطت لهذا الصراع بعدا

عالميا فإن انهيار الاتحاد السوفيتي قد كرس الهيمنة العسكرية لإسرائيل على كافة الدول العربية المجاورة. أما باقي القوى الإقليمية غير العربية فبقيت لمدة طويلة بمعزل عن الأحداث، ونقصد هنا تركيا التي اختارت التوجه نحو أوروبا إلى غاية العهدة الثانية للرئيس "أردوغان" عام 2007. وإيران التي كانت لها حدود مع الإمبراطورية العثمانية (اليوم مع تركيا والعراق)، بدأت في العودة إلى المنطقة تحت قيادة آخرشاه، عندما احتلت القوات الإيرانية عام 1971 جزيرتي "طومب وميزا" في الخليج الفارسي (حسب إيران) والعربي (حسب الدول المشاطئة)، هذه العملية تدخل في إطار استراتيجية احتواء الدول العربية بالتحالف مع إسرائيل<sup>2</sup>.

الجمهورية الاسلامية الإيرانية استأنفت هذه الاستراتيجية منذ عام 1980، لكن هذه المرة، ليست بالتحالف مع إسرائيل، ولكن على العكس من ذلك مع "الشارع العربي"، الذي يفترض أنه أصبح ساخطا على أنظمة الحكم التي أصبحت عاجزة عن مواجهة العدو الصهيوني. وهنا انتهجت إيران سياسة متشددة لزعزعة الأنظمة العربية المحافظة. فأصبحت الثورة الاسلامية بمثابة تهديد لهذه الأنظمة، باستثناء النظام السوري (الحليف الوحيد لإيران)، الأمر الذي شكل بداية لتحول إيران في النهاية إلى مكانة إسرائيل في تهديد الأنظمة العربية السنية<sup>3</sup>.

لقد شكلت حرب الخليج الأولى (1980-1988) بين العراق وإيران قاعدة للنظام الجديد أو الاضطراب في المنطقة اليوم. هذه الحرب اكتملت فصولها خلال حرب 2003، التي كانت الولايات المتحدة تهدف من خلالها إلى إسقاط النظام البعثي والمجيء بآخر ديمقراطي له قابلية للتطبيع مع إسرائيل. لكن ما حصل كان العكس، حيث تم تسليم العراق بكل سذاجة وجهل، إلى العدو الأول إيران. مما أدى إلى قلب موازين القوى في الشرق الأوسط لصالح إيران.

والنتيجة ليس فقط زيادة نفوذ إيران في المنطقة، بل أكثر من ذلك، عودة التوجهات التي تم تبنيها منذ عام 1979، ويتعلق الأمر بتهاكك نموذج القومية العربية، الذي يعتبر فيه نظام بشار الأسد الحلقة الأخيرة. وكذا تراجع مفعول الصراع العربي الإسرائيلي كعامل لتعبئة الرأي العام العربي، وأخيرا تراجع النموذج الإسلامي (الإخوان المسلمون)<sup>4</sup> كبديل للقومية العربية.

### III- طبيعة الحركات العربية.

لقد تعددت التسميات التي استخدمت لوصف الأحداث التي شهدتها العالم العربي في أواخر عام 2010. حيث استخدمت تسمية الثورة، الإضراب، الربيع العربي، الشتاء العربي، التمرد وحركة 25 يناير في الحالة المصرية وكذا الفوضى الخلاقة. وبالنظر إلى تباين واختلاف طبيعة هذه الحركات من بلد إلى آخر، رغم اشتراكها في الأسباب العميقة المؤدية لاندلاعها والمتمثلة في غياب الديمقراطية، تدهور الظروف المعيشية وغياب العدل الاجتماعي. فإن السؤال الذي يطرح هنا حول الوصف الذي يمكن أن نطلقه على تكييف هذه الحركات، وسوف نركز هنا على مصطلح الثورة وتعبير الربيع العربي.

#### • مصطلح " الثورة " .

لحصول الثورة يجب توفر شروط مادية ونفسية تصبح لا تتحملها نسبة عالية من السكان والتي ليس لديها ما تخسره، وهذا غير كافٍ. إذ لا بد من توفر الأساس الثقافي والفكري، وإلا لما حدثت الثورة الفرنسية في عام 1789، لأن الثورة يجب تكون في النفوس قبل أن تنتقل إلى التنظيم والتنفيذ<sup>5</sup>. كما أن الديانة الماركسية لعبت دورها في الصين وروسيا.

إن العامل الثقافي والفكري يكون في مقدمة أي ظهور لملامح الثورة، يكون قادرا على تحليل الحالة المعقدة، وترجمتها إلى أفكار وشعارات بسيطة وذات معنى، مثل ما حدث في فرنسا وروسيا والصين. لكن ما حدث في تونس ومصر هو الاستعمال التلقائي لعبارة " إرحل " دون سابق تنظيم أو تفكير وبدون زعيم. هذه العوامل تؤدي إلى خلق واقع جديد مبني على الحرية والعدالة والأخوة، وهذه العناصر مجتمعة تشكل ما يسمى بـ "النفس الثوري" .

لو قمنا بإسقاط العناصر سالفة الذكر على الأحداث التي شهدتها الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، نجد أنها غير موجودة تماما، ومنه نستنتج بأن الأمر لا يتعلق بالثورة. ربما يمكن وصفها بالحرب الأهلية خاصة في الحالة الليبية والسورية.

من ناحية أخرى، بالنظر إلى أن الثورات تحمل تحولات سريعة وعنيفة، ليس فقط على مستوى الحكومات والمؤسسات ولكن تمس أيضا البنية الاجتماعية، خيارات السياسة العمومية، القيم والديانة المهيمنة<sup>6</sup>. ولهذا وجب تمييزها عن حركات التمرد أو العصيان، الإضراب، الانقلابات أو حروب التحرير. ما حدث في البلدان العربية هو تغيير سطحي أو جزئي في النظام السائد، كما في حالة تونس، مصر، اليمن وليبيا، مقارنة مع المطالب المرفوعة خلال هذه الحركات، وهذا لا يؤثر على التنظيم الاجتماعي.

إن مغادرة الرئيس لمنصبه، كان مصحوبا بإعادة تشكيل التوازنات الداخلية الداعمة للنظام، لكن دون تغيير في طبيعة التحالفات القديمة، كما أن التشنج الاجتماعية والفئوية للسلطة الجديدة لا تختلف كثيرا عن السابقة<sup>7</sup>. وبالتالي في هذه الحالة لا يمكن الحديث عن انهيار النظام ولكن يتعلق الأمر بظواهر تتضح أكثر خلال الانقلابات والحروب والثورات السياسية.

بل أكثر من ذلك، إن التمعن في البرامج الاقتصادية للأحزاب الجديدة في السلطة تؤكد الضعف النسبي في القدرة على التغيير، رغم التأكيدات التي أطلقتها عن إرادتها في تحقيق العدالة الاجتماعية ومعالجة الفقر. إلا أن هناك حالة تشابه كبيرة مع السياسات المتبعة من طرف الأنظمة السابقة<sup>8</sup>. لنأخذ مثلا حالة الإسلاميين في تونس ومصر الذين وجدوا أنفسهم في وضع حرج في كيفية الحفاظ على مصالح قاعدتهم الاجتماعية التقليدية التي تتطلب التوافق مع المؤسسات المالية الدولية والخوف من التبعات الاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية المزمع تجسيدها.

بناء على ما سبق يتضح بأن إطلاق وصف الثورة على الحركات والأحداث التي عرفتها بعض البلدان العربية مثل تونس، ومصر، واليمن، والبحرين، وليبيا وسوريا، يعتبر مبالغ فيه، رغم أنها أدت إلى إحداث التغيير وإن لم يكن بشكل فوري كما كان منتظر منها. هذه الأحداث أدت بما لا يدع مجالا للشك، إلى إحداث قطيعة تاريخية، يمكن تقييمها على المستوى المتوسط والبعيد.

#### • تعبير "الربيع العربي".

مند بداية الحركات العربية في تونس وانتقالها إلى دول عربية أخرى، المراقبون استعملوا عبارة "الربيع العربي". ما هو مصدر هذه العبارة

٩، هل تصف جيدا الأحداث التي شهدها العالم العربي، أو أنها لا تعدو أن تكون سوى تعابير صحفية بسيطة.

في البداية تعبير "الربيع" يشير إلى فصل النهوض للطبيعة، الأزهار تتفتح، والحيوانات بعد أن تقضي شتائها تخرج من جحرها. هو تعبير يمكن إطلاقه على الثورات لأنه يعني "النهوض"، الذي نقرانه بالثورات. تعبير "الربيع العربي" يأتي في نفس السياق، يعطي معنى النهوض<sup>9</sup>. حيث أن المتظاهرون في تونس، مصر، ليبيا وسوريا يسعون إلى التغيير والتجديد.

لكن استعمال هذه العبارة لم يكن محدود في هذه الفترة، لقد استعملته المجلة الأمريكية "فورين أفيرز" لوصف الأحداث التي اندلعت في تشيكوسلوفاكيا على خلفية اعتماد الإصلاحات الاقتصادية، بـ "ربيع براغ" سنة 1968<sup>10</sup>. كما استعمله المحافظون الجدد للإشارة إلى الحركات الديمقراطية في الشرق الأوسط عام 2005. كما استعملت من طرف بعض الباحثين مثل "بيرهان غاليو" خلال سنة 2008، في وصف التحولات الديمقراطية التي كانت منتظرة خلال الألفية الثالثة، والذي يرى بأن الربيع لم يكتمل بعد.

حسب "إبرهارد كيائل" و"لورونس لوير" فإن الأحداث التي شهدتها الوطن العربي في نهاية عام 2010، يمكن مقارنتها بالثورات الأوروبية في منتصف القرن التاسع عشر، التي اصطلح عليها "بربيع الشعوب" أو "ربيع الأمم"<sup>11</sup>. كانت موجة من التحولات السياسية في كامل أوروبا في سنة 1848، هذه الموجة من الثورات بدأت في فرنسا في شهر فيفري وبسرعة توسعت تقريبا إلى كامل الدول الأوروبية وبعض دول أمريكا اللاتينية. شملت خمسون 50 دولة، لكن لم يكن هناك أي تنسيق أو تعاون بين الثوار في هذه البلدان<sup>12</sup>. على خلاف ما جرى خلال الحركات العربية التي كان أساس نجاحها هو التنسيق لتحقيق التعبئة في وقت قياسي.

السبب في تلك الثورات، يرجع لتوفر بعض العوامل، منها عدم الرضا الواسع اتجاه المسؤولين، طلب مزيد من المشاركة والديمقراطية، مطالب الطبقة الشغيلة، تراجع القومية وأخيرا إلتحام الجيش مع المعارضة، حيث تم تسييس المشاكل الاجتماعية. وهو تقريبا نفس الشيء الذي حدث في

العالم العربي من خلال الحركات المطالبة بإحداث التغيير السياسي والاجتماعي<sup>13</sup>. وهذا يعتبر أقرب لوصف هذه الحركات بـ "الربيع العربي" لأن أسبابها في جزء كبير منها، هي نتيجة لتدهور الظروف المعيشية، لا سيما بعد الأزمة الاقتصادية لعام 2008.

إن إطلاق تعبير "الربيع العربي" لوصف الحركات العربية ينطوي على دلالات ومعان يتعين الإشارة إليها، والمتمثلة في أن الربيع يشير إلى معنى الشباب والتجدد وهو ما ينطبق على هذه الحركات التي تقف وراءها فئة الشباب التي تطمح لتغيير الوضع نحو الأحسن. كما أن الربيع عادة يرمز إلى التفاؤل والأمل وهذا كذلك ينطبق على الحركات العربية وما هو منتظر منها. حيث تطمح الشعوب العربية إلى فتح صفحة جديدة تبتعد فيها عن الأنظمة التي فشلت في تحقيق التنمية.

#### IV- خصائص الحركات العربية.

بالإضافة إلى أن الحركات العربية تتصف بكونها فعل اجتماعي مطلب، تفتقر إلى خطة واضحة واستراتيجية محددة المعالم ومطالبها لم تكن واضحة بدقة منذ البداية وإنما تتزايد مع تزايد قوتها وتراجع قوة الدولة تجاهها، كما أنها حركات بدون قيادة إيديولوجية أو برنامج سياسي وإنما كانت حالة عاطفية وطنية عامة من حب الوطن وكرهية النظام، كذلك تفتقد إلى العمل والتنظيم المؤسساتي حيث فشلت كلها في التحول إلى أحزاب حقيقية. ناهيك عن أنها حركات تعرف من أين جاءت لكن لا تعرف أين تسير<sup>14</sup>، كان واضحا ما يجب هدمه (إسقاط الديكتاتور) لكن لم يكن كذلك ما الذي يريدون الوصول إليه، وذلك هو التحدي الحقيقي.

سوف نذكر ثلاث خصائص لهذه الحركات العربية والتي من خلالها نتمكن من فهم لماذا وكيف أن المجتمع، بالمعنى الواسع، تحدى الأنظمة التسلطية خارج نطاق الثوابت التقليدية لنشاط المجتمع المدني. وتتمثل على الخصوص في النقاط التالية :

1- الخاصية الأولى تتعلق بالشباب حيث أن الحركات العربية بالأساس هي نتاج لتحرك الشباب الذي أصبح غير راض عن وضع بلاده

وغياب الفرص لتحقيق مستقبل أفضل. عامل الشباب، له معنى أكثر مقارنة مع الشرائح المتقدمة في السن، خاصة عند الطبقة العلمانية في المجتمع التي ترى أن الشباب يهتم بالجانب المادي فقط وبعض الممارسات الدينية الفردية، على حساب سياسة ونشاط المجتمع المدني<sup>15</sup>. فئة الشباب هي الأكثر شعورا بالحرمان والأكثر قدرة على التواصل والحركة والأكثر إقبالا على استعمال وسائل الاتصال الحديثة.

يشكل الشباب العربي نحو 20% من إجمالي السكان في البلدان العربية، وهي النسبة الأكثر في العالم مقارنة بالبلدان المتقدمة التي يشكل الشباب فيها 13% فقط<sup>16</sup>. وغالبيتهم يعانون من ازدياد معدلات البطالة والفقر وتدني مستوى التعليم، الأمر الذي أدى إلى إقبالهم الكبير على الأنترنت ووقوعهم ضحية للتيارات المتطرفة والإرهابية والتفكير أحيانا في الهجرة.

إن هذا الجيل من الشباب العربي اليوم لم يعد يعتبر عامل قوة لإحداث التغيير بسبب أن اهتماماته تبدو بعيدة عن السياسة، وهو يتميز بالفردانية وحساس إلى التنوع السياسي والديني<sup>17</sup>. من ناحية أخرى الشباب الذي يظهر اهتماما بنشاط المجتمع المدني يقوم به خارج إطار الانضواء تحت أي شعار أو أي حزب سياسي، حيث نلاحظ خلال الحركات العربية لم ترفع أي شعارات أو انتماءات أو لافتات تبين الانتماء.

2- الخاصية الثانية تخص الوسائل التي بواسطتها تم تحقيق التعبئة. حيث كان هناك إقبال كبير في الوطن العربي على الفضاء المعلوماتي، ويأتي في مقدمتها موقع "الفيسبوك"<sup>18</sup>، التي تتقدم فيه مصر على بقية البلدان العربية في أعداد المستخدمين (13 مليون مستخدم)، تليها السعودية (5.5 مليون) فالمغرب (5.2 مليون). وكذلك شهد موقع "تويتر"<sup>19</sup>، إقبالا متزايدا، خلال بداية الحركات<sup>20</sup>.

هذه الحركات كانت عبارة عن "ثورات تويتر"، التي لعبت فيها تعبئة الشارع الدور الأساس، مثل الشبكات الاجتماعية. وهنا لا يمكننا إنكار الأهمية الحساسة للنشاط المتزامن في آن واحد الذي سبق ورافق هذه الحركات<sup>21</sup>. كما أن مستخدمي الأنترنت لم يكونوا في البداية

يهدفون إلى التعبئة ولكن لتبادل وجهات النظر في عديد القضايا، بكل حرية بمعزل عن رقابة الدولة.

3- الخاصية الثالثة والحاسمة تتمثل في استعادة النشاط والقوة من قبل النقابات، والذي شكل واحدة من بين مفاجآت الحركات العربية<sup>22</sup>. مع العلم أن النشاط النقابي موجه ضد انخفاض مستوى المعيشة، تراجع الأجور وانتشار الرشوة وعدم كفاءة مسيري المؤسسات، وهذا ما كان يطبع جل السياسات العربية في المرحلة التي سبقت اندلاع موجة الحركات. منذ عدة سنوات تحرك العمال في تونس ومصر للدفاع عن حقوقهم، ولم تكن أي دولة عربية في منأى عن هذه الظاهرة، مما يعني بأن الأسس اللازمة لهذه الأزمة كانت قائمة قبل شهر ديسمبر 2010.

لقد تم تجاهل هذه التحركات النقابية لكونها ربما تتكرر باستمرار ويمكن احتوائها، وهذا خطأ، لأن المطالب الاجتماعية والاقتصادية تهدف في الحقيقة إلى التغيير السياسي الجذري، والتي تم استئنافها من طرف الشباب والطلبة النشطاء مشكلين جسرا يربط بين مجموعتين متميزتين، هذا الاتحاد بدون شك أكسب هذه الحركات القوة والنجاح. كما أن تجديد نشاط وقوة النقابات يعتمد على النشاط الشباب على المستوى المحلي في مواجهة عدم الرضا المتنامي ضد النظام.

في الأخير يمكن القول بأنه على خلاف الحالة الليبية والسورية واليمنية، نجد أن الحركات العربية في تونس ومصر، قدمت مشهدا ونموذجا حضاريا جديدا يتمثل في التحرك السلمي للجماهير، فكسرت بذلك حاجز الصمت والخوف البسيكولوجي الذي يعرقل إمكانيات التغيير.

#### **IIIV- العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في ظهور هذه الحركات.**

سيضل السؤال حول العوامل التي أدت إلى ظهور الحركات العربية المطالبة بالديمقراطية والحريات عصيا على الإجابة، خاصة إذا كان المقصود هو تحديد الدوافع الحقيقية لهذه الأحداث. فثمة عوامل كثيرة متقاطعة ومتداخلة، داخلية (سياسية واقتصادية واجتماعية وثورة

تكنولوجية ولوجستية سهلت انتشار حالة التعبئة للجماهير) وخارجية تتعلق بمخططات الفاعلين الإقليميين والدوليين في المنطقة العربية لكسب النفوذ وتحقيق المصالح. وسوف نوضح ذلك كما يلي:

## 12- الأسباب الداخلية.

من خلال الشعارات التي رفعها المتظاهرون – في مختلف ساحات البلدان التي شهدت الأحداث- والتي تتمحور في ثلاث نقاط أساسية تخص مستوى المعيشة والحرية والعدالة الاجتماعية، نجد أنها تتفق تماما مع الأهداف الكبرى لما صار يطلق عليه في العلوم الاجتماعية، منذ سنوات، بالتنمية المستدامة<sup>23</sup>، التي تسعى أغلب الشعوب والحكومات العربية إلى بلوغها.

يمكن تقسيم الأسباب الداخلية إلى محور أساسيين، يتعلق الأول بطبيعة الأنظمة السياسية التسلطية، والثاني بوجود الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين شرائح المجتمع للدول التي شهدتها الحركات، وسوف نبين كل عنصر على حدى كما يلي :

أ- طبيعة الأنظمة السياسية : احتكار عملية اتخاذ القرار وفشل الدولة-القومية.

هناك نوعين من الأنظمة السياسية المتبعة في العالم العربي، بعض الدول ملكية مثل البحرين، الكويت، الأردن، المغرب، عمان، قطر، العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وباقي الدول تتبع النظام الجمهوري. باستثناء السلطة الفلسطينية ولبنان وموريتانيا في السنوات الأخيرة<sup>24</sup>، تتميز هذه الأنظمة باحتكار السلطة من طرف نخب معينة، في غياب أي ممارسات ديمقراطية حقيقية، وذلك بأساليب الإكراه وغياب أي مشاركة للمجتمع المدني في إدارة السلطة.

كما أن المعروف عن هذه الأنظمة أنها الوحيدة في العالم التي تتمتع بالبقاء مدة أطول في الحكم. والأزمات السياسية التي شهدتها من المفروض أن تؤدي إلى خلق هواجس من زعماء لأنظمة فاسدة، إلا أنها أسست لضمان استقرار مدهش للحكم<sup>25</sup>. مثال ذلك أن معمر القذافي وصل إلى

السلطة في ليبيا عام 1969 ولم يتخلى عنها، السلطان قابوس كان الزعيم المؤكد لسلطنة عمان منذ 1970، علي عبد الله صالح رئيس الجزء الشمالي منذ 1978 إلى غاية 1990 ورئيس اليمن الموحدة بعد ذلك، حسني مبارك استلم السلطة منذ عام 1981 وزين العابدين بن علي سنة 1987.

هذه الأنظمة أصبحت تتميز بخاصية مشتركة، لا تسمح بتطبيق المعايير الديمقراطية ولا التداول على السلطة<sup>26</sup>. بل هناك في بعض البلدان من تبنى نهج التوريث. ملك الأردن (1952 إلى 1999)، ملك المغرب (1961 إلى 1999)، الشيخ زايد أمير أبوظبي (1971 إلى 2004)، حافظ الأسد (1970 إلى 2000). بعد وفاة الرؤساء تم اتسخلافهم من طرف أبنائهم. مما أدى إلى استعمال تعبير "جملكة" - خليط بين الجمهورية والمملكة - هذا التعبير لوصف عملية الانتقال السياسي من الأب إلى الابن، وأصبح الدستور يسمح به مثل حالة كل من مصر<sup>27</sup>، ليبيا واليمن.

وهنا يمكن وصف هذه الأنظمة بالتسلطية<sup>28</sup> - لا تسمح بتغيير قمة النظام ولا هيكله الأساسي إلا عن طريق الوفاة أو الاغتيال أو الانقلاب- لا تحترم حقوق الإنسان ولا تطبق المعايير الديمقراطية، بالرغم من أن الدساتير تنص على ذلك. كما تميزت هذه الأنظمة بتركيز عملية اتخاذ القرار بيد فرد أو جماعة من المقربين، ولا مجال لمشاركة بقية المواطنين في الحياة السياسية.

والنتيجة أن المواطن أصبح يعيش تحت وطأة القهر والحرمان، وضياع حقوقه وحرياته بالرغم من إقرار الدساتير لتلك الحقوق. فضلا عن انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، والتأسيس لحكم الحزب الواحد ومنع التعددية وإقامة الأحزاب. وبالتالي فقدان الأمل في التحسن أو التغيير السياسي نحو الديمقراطية الحقيقية، مما أدى إلى انتشار حالات عدم الاستقرار والاحتقان بين أنظمة الحكم وشعوبها، وخاصة في الفترة الممتدة من نهاية 2010 إلى غاية 2011، والتي دعمتها العديد من المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية آنذاك.

لكن بالرجوع إلى أعمال كل من (Juan linz et michel camu)، في ما يخص الأنظمة التسلطية يرى "لينز" بأن غالبية أنظمة الحكم في الدول العربية كانت حديثة، أي أنها خرجت من الحقبة الاستعمارية- بكل ما

تعنيه هذه الكلمة من خراب ودمار وتخلف وغياب للمؤسسات والجهل والفقر- وبالتالي فإن أنظمة الحزب الواحد أو الديكتاتورية العسكرية، لم تكن إلا المرحلة الأولى والتي لا بد منها في طريق الحداثة والتطور<sup>29</sup>. ولنتصور كيف يكون المشهد السياسي في ظل التعددية لبلد حديث الاستقلال يصارع من أجل الغذاء والدواء وبناء المدارس والمستشفيات وكل مظاهر البؤس والحرمان وانهيار المؤسسات التي خلفها الاستعمار.

ويبدو لي بأن العوامل سابقة الذكر لا يمكن أن تكون، بأي حال من الأحوال، السبب الوحيد الذي يؤدي إلى تحرك الجماهير وإخراجها إلى الشوارع للمطالبة بالتغيير ما لم تكن هناك عوامل أخرى، اجتماعية واقتصادية، دفعته إلى ذلك. وهذا ما نتناوله في ما يلي :

#### ب- فشل استراتيجية التنمية واتساع الفوارق الاجتماعية والاقتصادية.

مهما يكن أنموذج التنمية المتبع، سواء الاقتصاد الحر أو الاقتصاد الموجه، فإن أي من البلدان العربية استطاعت أن تكون أو تصل إلى المستوى الذي وصلت إليه بعض البلدان الآسيوية، بما فيها إمارات الخليج التي تمكنت، بفضل عائدات البترول، من تشييد بنية تحتية ضخمة حديثة، جعلت من الصحراء مدن كبرى، وكذا مطارات مختلفة، لكن بواسطة اليد العاملة الأجنبية التي استوطنت هناك وصار السكان الأصليون يشكلون أقلية في البلاد.

هناك دولاً مثل ليبيا والعراق، خلال الأربعين سنة الماضية، كل منهما كانت تملك ما يفوق من عشرة إلى خمس عشر مرة قيمة مشروع مارشال، لكنها لم تتمكن من تحقيق تنمية حقيقية في البلاد. إذن حتى الوفرة المالية الكبيرة لا تسمح بتحقيق التنمية، لذا يجب تجاوز عوائق أخرى مثل عدم الكفاءة والرشوة. لا بد من تطوير الذهنيات، لأن القوانين والتشريعات الخاصة بجلب الاستثمارات في الحقيقة ذات تأثير محدود. لهذا فإن المشروع التربوي ذو الجودة العالية يجب أن يدرج في صلب أي استراتيجية للتنمية<sup>30</sup>.

انطلاقاً من أن الحركات التي شهدتها بعض الدول العربية، كان يديرها أشخاص وليس قوات منظمة، ولم تستمر طويلاً أي أنها كانت ظرفية، مما يدل بأنها تشير إلى فشل استراتيجية التنمية والتبعات التي

تتجر عنها من المعاناة<sup>31</sup>. كما أن المقاربات الأكثر تداولاً لدى العديد من الخبراء الاقتصاديين في تفسير هذه الحركات نجد دور المتغير الاجتماعي والاقتصادي، حيث انتشرت ظاهرة عدم المساواة في معظم البلدان العربية، وانقسمت الشعوب إلى أغنياء وفقراء تبعاً لموارد كل دولة<sup>32</sup>. كما أن التركيز المتزايد للثروة في أيدي نخبة ضيقة مقربة من النظام القائم أدى إلى بروز أزمة ثقة وهوة كبيرة بين المجتمع والمؤسسات السياسية والاجتماعية والثقافية الرسمية.

إن مؤشرات الاقتصاد الكلي القاعدية كانت شديدة الصعوبة في أغلب الدول العربية، خلال النصف الثاني من سنة 2000. لا سيما ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية، والتي مهدت للأزمة المالية لعام 2008. تباطؤ التنمية، ضعف عائدات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ارتفاع نسبة البطالة<sup>33</sup>، وعدم المساواة وهما الأكثر دلالة على حالة التدمير الاقتصادي الذي يسهل عملية التعبئة<sup>34</sup>. وهذه المشاكل تشترك فيها جميع الدول العربية التي اندلعت فيها الحركات.

بعض الدراسات ترى بأن هناك أسباب تتعلق بالتنظيم البيوي وضعف القطاع الخاص، الذي يعتمد بصفة شبه كلية إلى النفقات العمومية وغير قادر على خلق مناصب شغل جديدة كافية لاستيعاب الجماهير الهامة المقبلة على ميدان الشغل في المجتمع الذي تشكل فيه فئة الشباب الأغلبية<sup>35</sup>. في حين يمكن النظر إلى أسباب الحركات العربية كنتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008 والتي تسببت في صعوبات اقتصادية لأغلبية الدول العربية.

في تونس مثلاً، بين 2008 و2010، تقريباً 75000 طالب حصل على شهادة التعليم العالي يلتحقون بميدان الشغل كل سنة، بينما كان العدد في سنة 1980 يقدر بـ 8000 طالب. عشية إسقاط نظام بن علي، نسبة البطالة في تونس كانت تقدر بحوالي 72% أقل من 30 سنة. في مدينة "مطلاوي" المنجمية 40% من الفئة النشيطة تعاني من البطالة. في هذه الأثناء ومنذ عشر سنوات شكلت الهجرة نحو أوروبا مخرجاً لهذه الفئة لأنهم أصبحوا لا يأملون في مستقبل أفضل في بلادهم. بالإضافة إلى انتشار البطالة، نجد عدم احترام

حقوق الانسان والحريات وسيطرة اقلية مقربة من النظام على النشاط الاقتصادي في البلاد<sup>36</sup>. مما أدى بالنتيجة إلى خلق طبقة في المجتمع، وتعميق الأزمة في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

بالإضافة إلى ما ذكر سابقا يمكننا إضافة عوامل تتعلق بغياب التنمية الحقيقية والتخلف الاقتصادي الذي تعيشه معظم البلدان العربية، التي تعتمد على واردات النفط أو السياحة والمعونات الخارجية، وانتشار الفساد<sup>37</sup>، والركود الاقتصادي والبطالة التي وصلت 12% وهي أعلى نسبة في العالم<sup>38</sup>، وسوء الأحوال المعيشية، إضافة إلى التضييق السياسي وانعدام مظاهر التعددية السياسية الحقيقية والتداول السلمي على السلطة وحرية التعبير والاعلام، كلها أسباب أدت إلى اندلاع الحركات العربية، والنتيجة وصول قوى إسلامية إلى السلطة<sup>39</sup>، عبر الانتخابات التي أعقبت التغيير السياسي للأنظمة القائمة في هذه الدول.

هذه القوى الاسلامية ليست متطرفة وإنما معتدلة. أي أن سياستها لا تقوم على الكراهية للغرب أو تقسيم العالم إلى عالم الكفر والإيمان، بل تقوم على أساس براغماتي. لا تجد حرجا في الجمع والتوفيق بين القيم والأحكام الاسلامية وبين مبادئ الدولة المدنية والتعددية السياسية وتداول السلطة واحترام حقوق الانسان وغيرها، وهنا تطرح فرضية التأثير الخارجي في هذه الحركات.

#### • العامل الديمغرافي.

بالإضافة إلى ما سبق هناك سبب آخر لا يقل أهمية عن سابقه وهو العامل الديمغرافي الذي لا يمكن تجاهله<sup>40</sup>. هناك بعض الدول تشهد زيادة في عدد السكان، في حدود عام 2025-2030، تزيد هذه النسبة بحوالي 48%، في حين نجد دول الاتحاد الأوروبي تزيد بحوالي 3% في نفس الفترة<sup>41</sup>. لتأخذ مثلا الحالة المصرية التي يتزايد عدد سكانها بنسبة 1.3 مليون نسمة سنويا، تمثل فيها فئة الشباب أقل من 15 عاما أكثر من ربع السكان. لمواجهة هذا الضغط الديمغرافي فإن دول الضفة الجنوبية لحوض المتوسط عليها توفير 40 مليون منصب شغل خلال تلك الفترة، وهذا يتطلب تحقيق نسبة نمو سنوية تتراوح ما بين 7 و8%، وهذا صعب التحقيق ويفوق قدراتها.

كذلك الحالة الديمغرافية في منطقة الساحل تبعث على الانشغال. عدد السكان يتضاعف إلى ثلاث مرات في حدود عام 2050، ليصل إلى 230 مليون نسمة. دول الساحل فيها نسبة الولادات الأكثر ارتفاعا في العالم من 6 إلى 7 أطفال لكل امرأة. في مالي النمو الديمغرافي 3% سنويا. وبهذه الوتيرة فإن عدد السكان يتضاعف كل عشرين سنة. ونفس الحالة بالنسبة للنيجر وبوركينا فاسو وتشاد.

نظرا للجفاف والظروف المعيشية الصعبة في هذه البلدان، يضطر السكان إلى النزوح إلى البلدان والمدن المجاورة والتي هي غير مهيأة لاستيعابهم. في هذه الظروف يشكلون مادة خصبة لتجنيدهم من طرف المتطرفين. مع العلم أن "الاسلاموية" تنمو على حساب يأس الشعوب.

على عكس حالات التغيير السياسي في الماضي، هذه الحركات لم تكن موجهة ضد عدو خارجي بالتحديد وإنما داخلي ومطالبها تتمثل في تلبية الحاجات المادية للمواطنين، وغير المادية من قبيل الكرامة ومحاربة الفساد والحريات السياسية وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، إلا أن ذلك لا يلغي تأثير العنصر الأجنبي في هذه الاحتجاجات، وهذا ما نوضحه فيما يلي :

## 2- الأسباب الخارجية.

### • فكرة المؤامرة

عادة في عالم الجنوب ينظر دائما إلى "العامل الخارجي" في إطار نظرية المؤامرة، كسبب رئيسي في كل المآسي التي تعاني منها الدولة. وإن كان ليس من السهل لأي عملية مستوحاة من الخارج أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار إذا كانت هناك دولة مؤسسات قوية، التلاحم الوطني، تاريخ مشترك وسلطة شرعية<sup>42</sup>. في غياب هذه المقومات يصبح التأثير الخارجي- حال الدول العربية والاسلامية ودول الساحل- ممكنا ويؤدي في الكثير من الحالات إلى تعقيد الوضعية أكثر.

إذا كان تأثير العامل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول يتوقف على مدى تماسك الجبهة الداخلية وقوتها، فإنه في ظل الثورة المعلوماتية

والتكنولوجية التي يشهدها العالم، صار هناك بعد آخر يحكم هذه العلاقة وتتوقف عليه عملية التأثير وهو مدى انسجام الجبهة الداخلية مع منطلق التغيير والتحول من جراء العولمة، وهو ما من شأنه أن يساعد في تخفيف حدة التأثير الخارجي.

في هذا السياق، فإن تأثير العامل الخارجي في مجرى الأحداث التي شهدتها العديد من الدول العربية، لا يشكل الاستثناء بل صار ثابتا في سياسات الغرب وخاصة الولايات المتحدة، إزاء التحولات السياسية منذ انتهاء الحرب الباردة. وقد اكتسى هذا التأثير طابعا مكشوفاً في أزمة البلقان لإضعاف صربيا، أوروبا الشرقية (الثورات الملونة) وفي منطقة الشرق الأوسط من خلال مشروع الشرق الأوسط الكبير<sup>43</sup>، ونشر ما اصطلح عليه "الفوضى الخلاقة"<sup>44</sup>، كما جاء على لسان وزيرة الخارجية "كوندوليزا رايس" في عام 2006، لنشر الديمقراطية في الوطن العربي.

• دور اللاعبين الدوليين : الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

1- الولايات المتحدة : عندما انطلقت الحركات العربية عام 2011، كان الموقف الرسمي الأمريكي يتمنى أن تكون هذه الحركات بداية لحقبة جديدة في المنطقة العربية. ووصفها الرئيس أوباما "بالفرصة التاريخية" للولايات المتحدة. وعبرت هيلاري كلينتون عن ثقتها بأن هذه الحركات سوف تسمح للولايات المتحدة بتجسيد الأمن والاستقرار ونشر الديمقراطية في الشرق الأوسط<sup>45</sup>. مما يوحي وكأن الأمور تسير وفق مخطط معلوم مسبقا بالنسبة للإدارة الأمريكية.

لو قارنا ما حدث في تونس ومصر عام 2011، نجد أنه يحمل كل سمات الثورات الملونة التي هزت دول أوروبا الشرقية، بين سنتي 2000 و2005، والتي سقطت فيها الحكومات الموالية لروسيا في صربيا وجورجيا وأوكرانيا وقيرغيزستان، من دون إراقة الدماء، ضمن استراتيجية أمريكية لتفكيك إرث الاتحاد السوفيتي، حيث حصل المشاركون في تلك الحركات على المساعدات الأمريكية اللازمة من تدريب وتمويل وتنظيم ودعم لوجستي. وبالتالي لا يمكن استبعاد فرضية وجود أيادي أمريكية كانت تدفع بالجماهير إلى الشارع العربي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

في فيفري عام 2011، نشرت مجلة نيوزويك الأمريكية تقريرا يتضمن الإشارة إلى برامج الناشطين في تعبئة الشباب في مصر، كولومبيا وفنزويلا. وبتاريخ 14 أفريل 2011، نشرت "نيويورك تايمز" تقريرا يتطرق إلى برامج التدريب والتمويل التي قدمتها الولايات المتحدة للنشطاء الديمقراطيين في الوطن العربي. في 31 مارس 2011، نشر مركز "بترسبورج" لدراسات الشرق الأدنى المعاصر، تقريرا يظهر بأن روسيا تعتبر هذه الحركات كنتائج مباشرة لمبادرة الشراكة الشرق أوسطية التي أشرفت على 350 برنامجا منذ عام 2001 تحت إدارة الخارجية الأمريكية. أين خضع عشرات آلاف المواطنين العرب للتدريب والتعبئة السياسية باستخدام وسائل الاتصال الحديثة<sup>46</sup>. وهذا يعكس الدور الأمريكي في الحركات العربية من خلال تعبئة الاحتجاجات واستعمال الدبلوماسية العامة والشبكات الاجتماعية.

لنأخذ مثالا عن الحالة المصرية عندما أقدمت الحكومة على قطع الأنترنت في مواجهة الاحتجاجات، لكنها استمرت ولم تتوقف، وهذا بفضل الدعم الغربي لبعض الناشطين في هذه الحركات من خلال وضع حيز التنفيذ حلول بديلة. شركتي "غوغل" و"تويتر" وضعتا بالتوازي نظام سمح للمصريين بإرسال رسائل قصيرة عبر الهاتف المحمول، للالتفاف على قطع الأنترنت<sup>46</sup>، وبهذا استمر حشد الجماهير التي خرجت في وقت قياسي إلى الشوارع.

كذلك في ما يتعلق بدور شركة "غوغل" حيث نجد "وائل غنيم"، رئيس إدارة التسويق التابعة لها في منطقة الشرق الأوسط، لعب دورا مؤثرا في الأحداث، خاصة بعد الإفراج عنه واستضافته في القنوات الفضائية المصرية. وبعد سقوط نظام مبارك عملت الشركة على ما انجزه غنيم من مبادرات لتعزيز الديمقراطية وتحديد شكل النظام السياسي الجديد<sup>47</sup>. كما أعلنت الولايات المتحدة عزمها تقديم 40 مليون دولار دعما للشوار والحركات التحررية في تونس ومصر، وإسقاط مليار دولار من الديون المستحقة ودعم الاستثمارات والتجارة البينية مع دول الحركات العربية<sup>48</sup>.

مما سبق وانطلاقا من أن تجسيد ديمقراطية حقيقية في الوطن العربي يشكل تهديدا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، فإن هذه

الأخيرة تعاملت مع الأحداث بشكل تكتيكي مع كل حالة على حدا بهدف تقليل الخسائر وزيادة المكاسب المتوقعة، من خلال الزج بشبكات اجتماعية للديمقراطية واعدادها للمشاركة في الحركات وتوجيهها في الاتجاه الذي ترغب فيه وتعويض الخسارة المحتملة التي قد يسببها السقوط المحتمل للأنظمة الحليفة لها في المنطقة.

2- الاتحاد الأوروبي : إن الموقف الأوروبي إذا لم يكن مسائرا للموقف الأمريكي فهو لا يخالفه في الجوهر. عند بداية الحركات اكتفى بالتريث حتى تتضح الرؤية والتأكد من الجهة التي سوف تستولي على السلطة، خوفا على المصالح التي تربط الاتحاد مع أنظمة الحكم التي شهدت هذه الحركات. غير أنه، وعلى غرار الولايات المتحدة الأمريكية، أعلنت دول الاتحاد الأوروبي عزمها تقديم الدعم المالي<sup>49</sup>، والاستثمارات المشتركة والتجارة البينية بشروط ميسرة.

• دور اللاعبين الإقليميين : إيران، تركيا، قطر والعربية السعودية.

1- إيران : لقد رحبت بالحركات العربية لعلها تحقق دورا رياديا لها في المنطقة، من خلال استعادتها العلاقة مع مصر وامكانية فتح حوار مع القوى الإسلامية المتصاعدة. كما أن انشغال الأنظمة العربية بتثبيت أوضاعها يحول دون موقف موحد ضد التهديدات الإيرانية. غير أن الوقائع لم تكن في صالحها فهي لم تستعد علاقتها بمصر ولم تتمكن من فتح حوار مع القوى الإسلامية السنية وحتى الاحتجاجات الشيعية في البحرين لم تتمكن من دعمها، وربما لا تستطيع في المستقبل أن تخمد الاحتجاجات الداخلية-إن حدثت مرة أخرى- بالقوة كما فعلت عام 2009.

2- تركيا : تعتبر المستفيد الأكبر من الحركات العربية، نظرا لوجود تقارب بين حزب العدالة والتنمية التركي وباقي الأحزاب الإسلامية الناشئة في البلدان التي شهدتها الأحداث، والتي ربما تستلهم التجربة التركية في الحكم. وهو ما تسعى إليه تركيا في تحقيق دورها الريادي في المنطقة على أساس أنها أنموذج للقوى الإسلامية في المنطقة وخاصة بعد تراجع الدور الأمريكي.

3- قطر : إن الدور القطري في الأحداث يندرج في إطار طموحات النخبة الحاكمة في الدوحة لتوسيع نفوذها الإقليمي، وأصبحت تسعى لاستغلال هذه الفرصة لوضع اللمسات النهائية لتجسيد دورها كقوة إقليمية تشارك بفعالية في تحديد مسار تطورات المنطقة. لقد ساهمت بفعالية في تدمير الدولة الليبية وتقديم الدعم المالي للمجلس الانتقالي ومشاركتها في التدخل العسكري لحلف الناتو، ساندت حزب النهضة في تونس والإخوان في مصر، ناهيك عن الحملة الدعائية التي أطلقتها قناة الجزيرة<sup>50</sup>، من أجل استتفار وشحن غضب الجماهير ضد النظام القائم.

يأتي هذا في ظل تعيين قطر لتنظيم كأس العالم 2022، وإسقاط نظام القذافي مما فتح شهيتها في مزيد من محاولات تغيير الأنظمة، في سوريا على وجه التحديد، وخاصة أن سوريا وليبيا يشكلان في المستقبل القريب، المحور الرئيس لمشاريع واعدة في ميدان النفط والغاز في إطار استراتيجية كبرى تقف من ورائها الولايات المتحدة، تهدف إلى تحجيم دور روسيا في السوق العالمية للطاقة.

4- العربية السعودية : منذ البداية تبنت الخيار المعادي للحركات التي شهدتها البحرين، وبالمقابل أعلنت - إلى جانب قطر والإمارات- عن رغبتها في وضع ودائع مالية في البنوك المركزية ودعم المشروعات الصغيرة، للمساعدة على مواجهة مشكلة البطالة التي سببتها هذه الحركات بسبب تراجع السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر وتحويلات العاملين في الخارج<sup>51</sup>. كما أعلنت رغبتها في تقديم الدعم للتيارات الإسلامية في دول الشرق الأوسط وحركة حماس في غزة وبالمقابل تقوم إيران بدعم سوريا وحزب الله في لبنان، حيث يتجلى ذلك في شكل منافسة علنية أدت إلى إطالة عمر الأزمة وحالت دون تحقيق النتائج المتوقعة إلى حد ما<sup>52</sup>.

وقبل ذلك، سارعت العربية السعودية إلى إنفاق أكثر من 100 مليار دولار أمريكي بهدف الحفاظ على الاستقرار وشراء ولاء مواطنيها، وكذا في البحرين ومصر وعمان واليمن والمغرب والأردن لمنع نجاح التغيير والابقاء على حلفائها تحت السيطرة. كما لجأت مع المنامة إلى إرسال 2000 جندي إلى البحرين للتصدي للمعارضة. لتصبح البحرين نقطة خلاف رئيسية في

الخلافاً الأمريكي-الإيراني في سياق المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الأمريكية مع بلدان الخليج العربي. بينما دعمت الولايات المتحدة التغيير في تونس وليبيا واليمن وسوريا، إلا أنها كانت جد مترددة جداً في فعل الشيء نفسه بدول الخليج لأن لها مصالح حيوية هناك.

5- جامعة الدول العربية : بالإضافة إلى ما سبق، نسجل تدخل الجامعة العربية في سابقة خارجة عن سلوكها في ما يتعلق بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء. حيث كانت الحالة الليبية هي الأولى والأسوأ من نوعها، أين طلب المجلس الوزاري للجامعة من مجلس الأمن توفير غطاء جوي لحماية قوى المعارضة من البطش العسكري لنظام القذافي، أي أن مجلس الجامعة أقر بضرورة التدخل الخارجي في الحالة الليبية، وفي نفس الوقت رفض تزكية التدخل في الحالة السورية<sup>53</sup>. وهذا يخفي أن التحرك العربي بدوافع مصلحة بحتة وليس بدافع الانتماء العربي وانقاذ الشعوب من الاضطهاد.

في الأخير يمكننا القول بأن الحركات العربية، في جزء منها كانت نتيجة مباشرة لفشل الغرب في التعامل مع القضايا العربية وخاصة القضية الفلسطينية، حيث أنه ومنذ اتفاقيات أوسلو، أطلق الغرب بالتنسيق مع الأنظمة العربية المعتدلة وعوداً بحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي وتحقيق الرفاهية والازدهار في اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط<sup>54</sup>. لكن مرت السنوات والعقود ولم تتحقق تلك الوعود والأمنيات، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في اهتزاز شرعية أنظمة الحكم المتحالفة مع الغرب حيث تزامن ذلك مع تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعوب العربية التي خرجت إلى الشارع للتعبير عن رغبتها في تغيير النظام.

## VI- الدور الذي لعبته وسائل الإعلام التقليدية والبديلة في ظهور

### الحركات العربية.

على مر التاريخ لعب الإعلام التقليدي دوراً هاماً في نشر الوعي السياسي والدعوة إلى الثورة وحشد وتعبئة الجماهير. وهذا ما حصل في الثورة الفرنسية التي جاءت بعد التطور الكبير في الصحافة المكتوبة، ثم تكررت الظاهرة في خمسينيات القرن الماضي، عندما انتشر الراديو بين

الشعوب المستعمرة، ومهد لانطلاق حركات التحرر الوطني ضد الاستعمار. ومع مطلع القرن الحالي جاء الأنترنت واندماج الاتصال والاعلام كموجة جديدة تعتمد على وسائل التواصل الاجتماعي والهاتف المحمول.

قبل تسعينيات القرن الماضي كانت وسائل الاعلام في العالم العربي تعمل تحت أوامر الحكومات وأغلبها يخضع لرقابة صارمة، لأنها تعي جيدا بأن هذه التكنولوجيا الجديدة تشكل تهديدا حقيقيا لاستمرارها<sup>55</sup>. الهدف منها، في تلك الفترة، السيطرة على سائر التنظيمات الاجتماعية وتسخير وسائل الإعلام لدعم نفوذها السياسي والإيديولوجي والترويج لأفكارها وتوجهاتها<sup>56</sup>. كما تجعل كذلك من شرائح المجتمع أقل اطلاعا إلى الحد الذي يجعلها غير قادرة على المشاركة في الجدل السياسي أو النقاشات الوطنية. لكن بعد ظهور القنوات الفضائية والأنترنت انقلبت الأمور وخرجت تدريجيا عن السيطرة.

خلال سنوات التسعينيات بدأت الأنترنت بالانتشار في الدول العربية، لكن بصعوبة نظرا لنقص الوسائل المادية والبشرية والبنى التحتية اللازمة. وكان العديد من المنخرطين في شبكة الأنترنت، في كثير من الأحيان، يصمدون في وجه حكومات تسلطية وأنظمة ديكتاتورية، في حين هذه الحكومات شجعت انتشار الأنترنت بهدف تحريك الاقتصاد. وهنا تأسست فكرة العلاقة المتناقضة والمعقدة بين وسائل الإعلام وحكومات المنطقة<sup>57</sup>.

هذا التحول من الإعلام المقيد إلى الإعلام الحر<sup>58</sup>، سمح بتبادل وجهات النظر في آن واحد، وتشكيل بسهولة رأي عام واسع وخاصة بعد السماح بنشر المحتويات الثقافية في العالم العربي مما أدى إلى تداولها عبر الشبكات الاجتماعية من نوع "فايسبوك"، فيديو "يوتوب"، "تويتر" والرسائل القصيرة (SMS)، حيث تمت عمليات الاتصال الثنائي والمتعدد، وتبادلت الأطراف وجهات نظرها وصورها مع أكبر عدد من الأشخاص، في الزمن الحقيقي لحظة بلحظة.

إن الأنترنت والشبكات الاجتماعية أصبحت تشكل الفضاء الأكثر أهمية ومناسبة لنشر الدعاية والتبشير بامتياز<sup>59</sup>. أين تلتقي توجهات تيارات الرأي العام وتتفاعل بينها. وتكمن هذه الأهمية كذلك في اختراق الحدود والافلات من رقابة

الدولة، وتمنح بديلا عن الوسائل التقليدية التي تعكس التوجه والنظرة الرسمية للحكومات. الأنترنت انتشرت بسرعة، رغم الرقابة المفروضة، خاصة عند الشباب، مما يعلل دوره الفعال في تحقيق الانتقال السياسي في المنطقة.

أما في ما يخص دور وسائل الإعلام الاجتماعية أو "الشبكات الاجتماعية" في الحركات العربية، فإنه في البداية تمت معالجتها بصورة ساخرة. غير أن البعض لم يتوانى في وصفها "ثورة الفايسبوك"، "ثورة تويتر" أو "ثورة ويكيليكس"، معتبرين بأن حصول ثورة "الشبكة الاجتماعية" بمثابة السبب الرئيسي في انطلاق هذه الحركات. في حين، يرى آخرون بأن الأنترنت لم يكن له دور يذكر<sup>60</sup>. إن العلاقة بين الإعلام الاجتماعي والتغيير السياسي تستلزم مقارنة أكثر دقة. وسوف نتطرق إلى الحالة المصرية والتونسية، بعدما نشير بإيجاز إلى حركات الاحتجاج التي شهدتها إيران عام 2009.

#### • التجربة الإيرانية والدروس المستخلصة.

إن تعبير "ثورة تويتر" ظهرت لأول مرة في عام 2009، أثناء موجة الاحتجاجات المتتالية عند إعادة انتخاب الرئيس محمد أحمددي نجاد. منذ اليوم الأول أصبح "تويتر" الوسيلة الأساسية للمراقبين الدوليين في الحصول على معلومات عن الأحداث، حيث تم وضع هذه الوسيلة تحت تصرف المناضلين الإيرانيين، لكن الأخصائيين الإيرانيين رفضوا جعل "الثورة الخضراء" بمثابة "ثورة تويتر"<sup>61</sup>. مفضلين الالتفاف حول قائد المعارضة "ميرحوسين موسايفي" من خلال تجنيد مؤسسات المجتمع المدني والفاعلين لإسقاط أحمددي نجاد من السلطة.

إن دراسة بعض الإحصائيات آنذاك تؤكد بأن "تويتر" لم يكن سببا في الأحداث، كما لا يمكنه - بسبب الضغط الذي تمارسه "الحركة الخضراء" - أن يكون فاعلا في تحقيق التغيير السياسي في الدول ذات الأنظمة التسلطية. كما أظهرت الحالة الإيرانية أيضا حدود تأثير التكنولوجيا التحررية.

في عام 2010، في خضم الأحداث، خلص "إفغيني موروزوف" الباحث البلاروسي، إلى أن جهود ترقية الإعلام الاجتماعي كجواب لخيبة الأمل الديمقراطية في الدول ذات الأنظمة التسلطية يبقى بدون معنى. كما أن

الإعلام الاجتماعي لا يستطيع تعبئة الجماهير بسبب ضعف الروابط المنسوجة على الشبكة<sup>62</sup>. في نفس السياق فإن غياب الاعلام الاجتماعي لم يمنع قيام الثورات، منها ثورة 1979 التي شهدت تعبئة ملايين الأشخاص رغم أن "تويتر" غير موجود. وفي مصر عام 1981، الجماهير لم تكن في حاجة لصفحات "الفايسبوك" للخروج للشارع ضد الزيادة في أسعار المواد الغذائية.

#### • الحالة المصرية.

لقد كانت أولى المظاهرات بتاريخ 25 جانفي 2011، خلال اليوم الوطني للشرطة، من أجل شجب بعض تصرفات رجال الأمن وخاصة التعذيب. تنظيم هذه المظاهرات نسب إلى حركة 6 أفريل، التي بدأت في شكل مجموعة "فايسبوك" في مارس 2008. كذلك خلال تشييع جنازة المواطن خالد سعيد الذي قتل على يد رجال الشرطة بالأسكندرية عام 2010، تم تشكيل مجموعة فايسبوك: "كلنا خالد سعيد"<sup>63</sup>.

وقد اعتبر العديد من المحللين بأن تأثير الاعلام الاجتماعي في الحالة المصرية قد بدأ منذ تشكيل حركة 6 أفريل ومجموعة فايسبوك "كلنا خالد سعيد"، حيث لعبتا دورا مهما في تشكيل قاعدة الاحتجاجات منذ سنوات من طرف ناشطين في الميدان الرقمي. ومارسوا ضغوطات على الصحافة الوطنية لتتطرق لفضائح تقلق النظام منها قضية التعذيب التي أطلع عليها الرأي العام، وكذا عرض لقطات فيديو وبثها في الشبكة حول اعتداء جنسي ضد عدة نساء من طرف رجال بالزي المدني، وتم تنشيط حملات للدفاع عن حقوق المرأة، خلال مظاهرات 20 ديسمبر 2011<sup>64</sup>.

في عام 2007، الناشط "واثيل عباس" أدخل في الشبكة مقطع فيديو يظهر تعرض المدعو "عماد الكبير" للتعذيب والتحرش الجنسي من طرف الشرطة. وفيديو آخر للسيدة "نوها عطا" التي تعرضت للتعذيب، مع عرض شهادات وأسماء وصور للضباط المتسببين في ذلك<sup>65</sup>. وهذا يظهر مدى أهمية الشبكات الاجتماعية في ما بين الناشطين. لهذا قررت الحكومة مراقبة الأنترنت عن كثب. عشية الاحتجاجات قال أحد الناشطين: "بأنه يستعمل الأنترنت منذ عشر سنين، حيث كان الفضاء الوحيد للحرية"، عام 2008 بلغ عدد الناشطين في مصر حوالي 160.000 ناشط.

في نهاية 2007، بدأ المصريون في استعمال "الفايسبوك" باستمرار وأصبح بمثابة القاعدة المفضلة لتنظيم التجمعات الشعبية. في مارس 2008، تم فتح مجموعة فايسبوك للتضامن مع عمال قطاع النسيج، وبتاريخ 6 أفريل تم تنظيم إضراب واحتجاجات وبدأت الجماهير تستعمل وسائل الإعلام الاجتماعي (فايسبوك وتويتر). في 6 أفريل 2008، تم تشكيل حركة شباب 6 أفريل التي ساهمت بفعالية في احتجاجات 25 جانفي 2011. منذ ذلك الحين زاد عدد مستخدمي الفايسبوك من 822 560 عام 2008 إلى 5 مليون عشية الأحداث، ثم 9.3 مليون في بداية 2012<sup>66</sup>.

إن النخبة من الناشطين كانت تدرك تماما بأنه من الصعب لوحدها تجميع عدد كافٍ من الأفراد لزعزعة نظام مبارك، لكنها بالمقابل كانت تعي بأنه باللجوء إلى الشبكات الاجتماعية يمكن تحقيق ذلك. لأنه منذ 2008 أكتسب الناشطون في هذا الميدان ثقة الجماهير، مع العلم أنه عشية الأحداث كان هناك 24% من المصريين منخرطين في الأنترنت وتم الاعتماد عليها لحث الجماهير على الخروج إلى الشارع.

هناك عوامل لا يمكن إهمالها، ساهمت في تسريع إسقاط النظام، وهي رفض الجيش أوامر الرمي على المتظاهرين، وكذا التهديد بإضراب عام في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة. غير أن هذين العاملين لا ينقصان من الدور الأساسي الذي لعبته وسائل الإعلام الاجتماعي. كما أنه لا يمكن إلغاء تأثير فرضية انتقال العدوى من تونس التي سقط فيها نظام بن علي منذ شهر واحد.

#### • الحالة التونسية.

لقد لعب الإعلام الاجتماعي دورا مهما في الأحداث التي شهدتها تونس، لكن لأسباب تختلف عن الحالة المصرية. قبل سنة 2010، كانت الأنترنت مراقبة بصفة كاملة من طرف الدولة، خاصة مواقع الجماعات السياسية المعارضة، الصحفيين والناشطين في ميدان حقوق الإنسان<sup>67</sup>. حيث أن الناشطين في الميدان الرقمي يخضعون لرقابة كاملة من طرف الدولة<sup>68</sup> - التي تمكنت من استرجاع مفتاح الدخول للمستعملين- على خلاف ما هو في مصر.

على خلاف الحالة المصرية التي تم فيها تنظيم وتعبئة المتظاهرين بواسطة "الفايسبوك" بتاريخ 25 جانفي، فإنه في تونس كان يبدو أن وسائل الإعلام الاجتماعي لم يكن لها دور بارز في تحريك الجماهير. غير أن إقدام الشاب محمد بوعزيزي على إضرام النار في جسمه، كان سببا في المظاهرات العارمة في مدينة سيدي بوزيد<sup>69</sup>. في هذه الأثناء قررت الحكومة الترخيص لاستعمال "الفايسبوك"، أين تم استغلاله من طرف الناشطين، من خلال تضخيم الحدث واستعمال معاني معبئة وتبادل الصور والتعليق حول الأحداث في حينها، مما ساعد في حشد وتعبئة الجماهير في الساحات العمومية، وقد تجلت أهمية "الفايسبوك" و"تويتر" أكبر بعد انطلاق الحركات.

إذن فالحركات في تونس كانت تلقائية ولم تكن توظف الأنترنت، رغم وجود إشارات للاحتجاجات على الشبكة الرقمية داخل البلاد بالرغم من الرقابة المفروضة من طرف الدولة. بتاريخ 22 ماي 2010، نظم بعض الناشطين مظاهرة ضد هذه الرقابة<sup>70</sup>. وكانت بمثابة ميلاد حركة مشابهة لتلك التي بدأت في مصر بين عامي 2003 و2004. بعد ذلك تم تسجيل تداول على الأنترنت (الفايسبوك وتويتر) صور ومقاطع فيديو تظهر عدم الرضا في الشارع.

من ناحية أخرى قام بعض الناشطين في الخارج بتشكيل موقع (Nawaat) الذي يعتبر ذو أهمية أكبر من تلك الموجودة في مصر، حيث ساهمت الأنترنت في تقريب وتعارف الأشخاص رغم المسافة التي تفصلهم. وباستعمال (Nawaat) وفايسبوك وتويتر، استطاع التونسيون من كسر حاجز الصمت المفروض على وسائل الإعلام من طرف الدولة. وكذا التواصل في ما بينهم وإرسال معلومات إلى الخارج حول ما يجري داخل البلاد. حيث تم نقل حادثة البوعزيزي (صور ومقاطع فيديو وتعليق) على المباشر من طرف ناشطين جاؤوا من الخارج.

إضافة إلى ما سبق، طرح السؤال عما إذا كان موقع "ويكيليكس" قد لعب دورا ما في تحريك الجماهير التونسية. بالنظر إلى المعلومات التي سربها والمتعلقة بتورط السلطات السياسية في قضايا فساد تعتبر بمثابة قبلة سياسية، غير أن الثروة التي جمعها النظام التونسي والمقربين منه لم يكن بالإمكان التستر عنها حيث كانت بادية لغالبية الشعب<sup>71</sup>. مثلها مثل حالات

التعذيب التي تعرض لها العديد من الأفراد، والتي تم تسجيلها وتداولها على "الفايسبوك"، كل هذا زاد في تنمية عدم الرضا تجاه النظام القائم. وبالتالي فإن "ويكيليكس" لم يكن له أي دور في الحركات.

لابد من الإشارة هنا إلى أنه من خلال الحركات الشعبية في تونس نستنتج أنه في الميدان الرقمي كل نظام لمراقبة الأنترنت له نقائص، وأن الناشطين في نفس الميدان يمكن أن يأخذوا أشكالاً غير ظاهرة للعيان. كما لا يمكن الخلط بين غياب التعبئة الرقمية المرئية الواضحة مع غياب أي إمكانية كامنة لهذه التعبئة. حيث تم تشغيل كلي للوسائل عندما بدأ النظام يهتز.

على ضوء ما سبق يمكن أن نستنتج بأن دور الإعلام الاجتماعي والإعلام البديل قد سمح وساعد في تعبئة الجماهير لكنه لم يكن السبب في انطلاق الحركات الشعبية في تونس التي حدثت بتاريخ 17 ديسمبر 2010 إلى غاية 14 جانفي 2011. غير أن اللافت للانتباه هو الدور الذي لعبته قناة الجزيرة في كامل التراب التونسي من خلال نشر الأخبار، حيث قامت بملء الفراغ الذي خلفته وسائل الإعلام الحكومية.

كذلك اعتبر مارك لينش، أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة جورج واشنطن بأن أحد التغيرات الهيكلية المهمة التي مهدت لحدوث هذه الحركات وواكبتها هو التغيير الهيكلي في المجتمعات العربية من جراء سياسات الانفتاح في ظل العولمة<sup>72</sup>. حيث أضعفت هذه الأخيرة، قدرة الأنظمة الحاكمة في التحكم في حركة المعلومات أو تغييرها بما يناسب السياسات المعتمدة وأصبحت الجماهير الشعبية في حالة اتصال مباشر وسريع في الزمان والمكان.

وقد ارتكزت الحركات العربية على تحركات شعبية عفوية وسلمية غير منظمة داخل أي إطار سياسي أو ثقافي أو إيديولوجي محدد، حيث لعبت وسائل الاتصال الجديدة خصوصا الأنترنت والمنتديات الاجتماعية (الفايسبوك وتويتر) دورا هاما في هذه الحركات<sup>73</sup>، وتحول الفضاء الرقمي الرحب إلى أداة فعالة للاحتجاج والتنسيق والتعبئة من أجل إرساء ثقافة جديدة للتغيير قوامها إنهاء ثقافة الزعامة والتسلط واستبدالها بثقافة الحرية والمواطنة والمساواة.

كذلك هناك عامل لا يمكن إغفاله وهو الفارق الموجود بين شريحة الشباب العريضة في المجتمع وبين قيادته من حيث العمر الزمني من جهة، والفجوة الكبيرة التي أوجدتها التطورات الحاصلة في ميدان تكنولوجيات الاتصال والانفتاح الاعلامي غير المسبوق من جهة أخرى<sup>74</sup>. مما قوض من قدرة الدولة على مراقبة الجماهير، لأن الشباب أكثر إقبالا على هذه التكنولوجيا.

في الختام يمكن القول بأن تطور تكنولوجيات الاتصال والانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي قد تجاوزت قدرة الأنظمة العربية على احتواء آثار عولمة الاعلام. هذا التطور وفر أدوات جديدة لنشر الوعي والتثنية السياسية والدعوة إلى الحشد وتعبئة الجماهير، من خلال تعديل الاتجاهات وتغييرها ومشاركتها في تكوين القيم، وأصبحت مصدر مهم يستقى منه الأفراد معلوماتهم السياسية، إضافة إلى أنها قنوات اتصال بين النخب السياسية والجمهور وتساعد الأفراد على إدراك الموضوعات السياسية الهامة وتعمل على زيادة وعيهم السياسي. ويمكننا القول بأنها صارت جزء لا يتجزأ من الحياة السياسية، من خلال نشر آراء ومساهمات مختلف القوى والتيارات المختلفة الفاعلة في المجتمع.

كل هذا ساعد بالفعل في تشجيع الحركات العربية، حيث ساهمت بشكل كبير في نقل الوقائع الميدانية بشكل مباشر وسريع، وكذا في تعبئة المحتجين وتنظيمهم من خلال تسهيل التواصل في ما بينهم. لكنها لم تكن المحرك الأول ولا السبب الرئيس في إخراج هذه الجماهير إلى الشوارع للتعبير عن عدم رضاها عن النظام القائم. لأنه توجد هناك العديد من حالات النضالات والخبرات الشعبية والسياسية في مقاومة الأنظمة التسلطية في البلدان العربية في وقت لم تكن فيه هذه الطفرة الإعلامية متوفرة.

## VII- نتائج الحركات العربية.

أولى نتائج الحركات العربية أنها حركت المجتمعات التي كانت لمدة زمنية طويلة مقيدة وغير قابلة ولا قادرة على الحركة في مواجهة النظام السياسي القائم<sup>75</sup>. على المستوى السياسي أزاحت ظاهرة الحزب الواحد الذي ظل منفردا بالحكم لسنوات طويلة كما في ليبيا وسوريا. غير أن المفارقة هنا أن هذه الأحداث جاءت بحزب واحد وهو تيار الاسلام

السياسي، يتبع نموذج سلطوي وينفرد بالحكم ويستبعد الآخر، وأن الأحزاب والنقابات وتنظيمات المجتمع المدني فقدت مصداقيتها وتجاوزتها قوة وزخم الحركات الشعبية. أي أنها جعلت أشكال الحكم السابقة هشة دون تقديم بدائل عنها، حيث أدت إلى تغيير أربعة أنظمة حكم حتى الآن، لكنها لم تستطع تغيير النهج وتحسين أحوال الشعوب، بمعنى آخر تم تغيير الحاكم وبقيت فلسفة حكمه.

هذه الحركات أدت إلى تغييب غالبية النخب المثقفة والجماعات التقليدية بما فيها الأحزاب الإسلامية في المظاهرات المناهضة للنظام<sup>76</sup>. لم تسقط فقط الأنظمة الديكتاتورية، بل أسقطت جبهة الممانعة أيضا، ووضعت نهاية لحالة الاستقطاب في المنطقة العربية. حيث تعتبر نتيجة ومحصلة للسياسات التي اتبعتها غالبية الحكومات العربية، من إقصاء وتهميش وتضييق على الحريات.

أصبح الاعلام الاجتماعي كذلك حاضرا بقوة ولا يمكن تصور قيام تعبئة اجتماعية من دونه. بمعنى آخر يسهل الاضطرابات والاحتجاجات. الحالة المصرية والتونسية تقدم لنا نموذجين مختلفين لتسخير الاعلام الاجتماعي في الأحداث. في مصر هناك ناشطين منذ مدة وتم تطويره على شبكة الأنترنت، أما في تونس وبسبب مراقبة الدولة فإن الناشطين لم يظهروا، لكن الشبكات الاجتماعية لعبت دورا مهما خاصة في الوقت الذي بدأ فيه النظام يتزعزع<sup>77</sup>. ومنه فإن وسائل الاعلام الاجتماعية يمكن أن تعطي دفعا للإصلاحات السياسية والاجتماعية في وقت الأزمة باعتبارها وسيلة للتعبئة وبنك للمعلومات.

أدت هذه الحركات كذلك إلى تدعيم دور المواطن النشط والمغزول من خلال وسائل التواصل المستعملة، والذي يستطيع أحيانا الدخول في اتصال مع عدة أشخاص وتمكنهم من تكوين جماعة تتحرك بسرعة وخارجة عن مراقبة الدولة بفعل إمكانية التخفي. ناهيك عن إزالة عامل الخوف من نفسية المواطن العربي الذي أصبح يطالب بحقوقه بكل تعنت وإصرار.

لقد صار من البديهي لدى الكثير من الناس بأن إزالة نظام غير مرغوب فيه ستؤدي بالضرورة إلى إيجاد نظام أفضل، وهذا راجع للرجعة

الملحة في التغيير نظرا للمعاناة الكبيرة في ظل النظام السابق. إلا أن التسليم بهذه العلاقة الإجبارية بين التغيير والتحول نحو الأحسن، من خلال الحركات العربية قد يشكل الاستثناء. وهذا راجع للمؤشرات التالية :

• قد تؤدي إذا استمرت على هذا الحال إلى إعادة تقسيم الوطن العربي إلى مناطق نفوذ، وإعادة رسم الخريطة الجغرافية والسياسية للمنطقة العربية وانهيار الدولة القومية.

• دخول المنطقة العربية إلى دائرة الاستقطاب الدولي والصراع على مناطق النفوذ، ومثال ذلك الأزمة السورية التي أدت إلى إحداث شرخ في مجلس الأمن الدولي، وتضارب روسيا والولايات المتحدة مما يهدد بنشوب حرب باردة احتمال تسخينها كبير إذا ما استمر تطور الأوضاع بها على ذات الوتيرة الحالية.

• ترسيخ الكيان الصهيوني بالمنطقة وتغيير مفهوم الأمن القومي العربي. فإسرائيل لم تعد العدو رقم واحد للعرب بل تقدمت عليه إيران التي توغلت في العالم العربي من البوابة اللبنانية والعراقية والسورية وبدرجة أقل اليمنية. وتقدم خطر حركات الإسلام السياسي التي تتخذ من الإرهاب منهجا للتغيير وفي مقدمتها تنظيم " داعش " .

• تهديد الاستقرار والسلم الاجتماعي في المجتمعات العربية. فقد اثارت هذه الحركات الخشية من احتمال تحولها من المطالبة بإسقاط الأنظمة الفاسدة إلى استقطاب اجتماعي ببعديه الاقتصادي والثقافي وحتى المذهبي، مما يؤدي إلى تقسيم المجتمع إلى فئات متناقضة تؤدي في النهاية إلى تشتت التجانس الاجتماعي والتمهيد لتفكك الدولة وانقسامها ويفتح الباب للتدخل الإقليمي والخارجي.

• تهديد البنية السياسية والاقتصادية في الدول العربية. في الجانب السياسي حدث فراغ كبير في البنية الدستورية والتشريعية، أما من الناحية الاقتصادية شهدت هذه الدول تراجعاً واضحاً بسبب تراجع الاستثمارات والمساعدات الخارجية وتحويلات المغتربين والسياحة وتصدير السلع والخدمات. وهذا شكل سبباً إضافياً لعدم الاستقرار وزيادة معاناة المواطن الاقتصادية والاجتماعية. وهنا يمكننا القول بأن المواطن العربي أصبح يدفع الثمن بدمه في العراق وليبيا وسوريا واليمن، وبمستوى معيشته في باقي دول الحركات العربية.

من ناحية أخرى هذه الحركات لم تنجح في الاستمرار في إطار نموذج سياسي ديمقراطي قومي جديد (ما عدا ربما في الحالة التونسية)<sup>78</sup>. أما في الحالة المصرية فقد واجهت هذه الحركات بحركات مضادة وسريعة، أو وجدت نفسها مجرورة بسرعة إلى صراعات داخلية (ليبيا، اليمن وسوريا) التي تركز في ما بعد على الانقسامات الجيوستراتيجية الجديدة الكبرى في المنطقة.

هذه الأخيرة اتضحت جليا من خلال بروز صراعات غير مألوفة كما هو الحال في البعد الطائفي وبالذات على المحور الشيعي-السنني كما يبدو في الحالة السورية (بما فيها العراق) وبدرجة أقل في الحالة اليمنية، وكذلك في البعد الديني الإسلامي والمسيحي نتيجة موقف التنظيمات شديدة التطرف والتي تنسب نفسها إلى الإسلام وتستهدف غير المسلمين. إضافة إلى بروز دور الفاعلين من غير الدول مثل قتال حزب الله إلى جانب النظام السوري، والظهور القوي "لداعش".

#### • خطر "داعش".

يعتبر ظهور تنظيم داعش كنتيجة بامتياز لإعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط. بقيادة زعيمه الروحي البغدادي الذي أعلن الخلافة (فكرة مبتكرة منذ عام 1924، ولم يقدم على هذه الخطوة لا بن لادن ولا الملا عمر)<sup>79</sup>. هذه الدعوة كان لها الأثر البالغ في استقطاب فئة الشباب الغربي المسلم أو الذي اعتنق الإسلام ولا يهتم بما يجري في منطقة الشرق الأوسط لكنه يلبي الدعوة باعتبارها تمكّنه من حماية الأمة الإسلامية في اعتقاده<sup>80</sup>. بالرغم من أنه لم يندمج تحت لواء أي جماعة أو تنظيم معين.

لكن الخطر الذي يشكّله داعش هو أنه لا يعتبر القضية الفلسطينية ضمن الأولويات، بل تتمثل في إسقاط الدول العربية عن طريق تدمير الجيوش والقدرات الاقتصادية وتمزيق الكيان السياسي والاجتماعي لهذه الدول، وهذا يطلق العنان لمشروع التقسيم وإقامة الدويلات الطائفية والعرقية على انقاض الدول القائمة. وبالتالي فإن مستقبل النظام العربي يرتبط بمآل مشروع "داعش"، في ضوء ما ستستقر عليه الأوضاع الناتجة عن الحركات العربية.

وهذا أدى إلى تراجع بعض القضايا مثل القضية الفلسطينية، وطرح قضايا جديدة كتكوين قوة عربية لمواجهة الإرهاب، وتدخل جامعة الدول العربية في النزاعات السياسية التي تدور بين بعض الدول الأعضاء على نحو لم يكن مألوفاً من قبل<sup>81</sup>. وهذا زاد في تسهيل الاختراق الخارجي للأنظمة العربية على المستويين الإقليمي والعالمي وزاد من تشتت الصف العربي وتعميق الخلافات البينية. بعدما كان العالم العربي طرفاً في الصراع مع إسرائيل، تم نقل هذا الصراع إلى الجوف العربي، بطابعه الجديد المحور السني ضد المحور الشيعي، أين برزت فواعل جديدة من غير الدول من قبيل حزب الله.

يمثل "داعش" خطراً جديداً على الأمن الإقليمي في ظل تفاقم الصراع الاجتماعي والسياسي داخل المجتمعات العربية وصعود التشدد الطائفي الذي يغديه التنافس الجيوستراتيجي بين الشيعة بقيادة إيران والسنة بقيادة العربية السعودية. فهو لا يهدد فقط سوريا المنهكة بالحرب الأهلية والدولة العراقية التي قامت بعد الغزو الأمريكي عام 2003، وإنما يهدد استقرار البلدان المجاورة أيضاً<sup>82</sup>. بل أكثر من ذلك أصبح نشاطه يمتد وينتشر عبر العالم<sup>83</sup>. ومن بين ثماني فروع "لداعش" يبدو أن الذراع الليبية للتنظيم (في مدينة سرت) هي الأكثر خطورة، لا سيما بالنسبة للجزائر، نظراً لنقل العديد من كوادره المدربة من سوريا والعراق بسبب اشتداد الضغط العسكري هناك، باعتبارها قاعدة احتياطية.

#### VIII- تأثير هذه الحركات على الأمن الجزائري.

في البداية لا بد من الإشارة إلى أن هناك صعوبات نظرية ومنهجية في تحديد التأثير الذي أحدثته أو تحدثه الحركات من هذا النوع، سواء على المستوى المحلي للدولة الواحدة أو على مستوى التفاعل مع الدول الأخرى. هذه الحركات كانت تهدف إلى إحداث التغيير والتحول في ظل ضبابية العلاقة بين هرم السلطة والقاعدة أي بين المركز والأطراف، وكذا التأثير بميزان القوى الإقليمي الذي يتأثر هو الآخر بالجماعات المتصارعة في الميدان. وهذا ما ينطبق على الحالة الليبية التي لها ارتباطات وتقاطعات عبر الحدود مع دول الجوار وخاصة الجزائر. وسوف نوجز هذه التأثيرات في النقاط التالية :

1- انهيار الوضع الأمني في ليبيا : إن التداعيات الأمنية التي خلفتها أو يمكن أن تخلفها الحركات العربية بالنسبة للأمن الجزائري يمكن

حصرها بالأساس في ما ينجر عن الوضعية الأمنية في ليبيا والمفتوحة على كل الخيارات في ظل تزايد احتمالات الفشل في مواجهة الميليشيات المختلفة التي تولت مهام حفظ الأمن بدلا من الأجهزة الرسمية. واستغلت وضعها الجديد لتوسيع دائرة نشاطاتها لجمع المال وجلب السلاح وإحداث التأثير، فدخلت في صدامات كثيرة في داخل المدينة ذاتها أو بين المدن وبعضها البعض، وأصبحت تشكل تهديدا كبيرا للبلدان المجاورة وخاصة منها الجزائر.

كما أن التدخل الأجنبي (الحلف الأطلسي) قد أدى إلى انهيار داخلي للدولة التي كانت جمهورية موحدة. كما أن فتح مخازن الأسلحة ساهم في تدعيم بعض جماعات الطوارق والقاعدة في المغرب الإسلامي ويقدر ما ساعد على التخلص من نظام القذافي، بقدر ما فتح الباب لإثارة نزاعات وصراعات قديمة من جديد أدت إلى اهتزاز ميزان القوى الذي كان قائما بما من شأنه إحداث تغييرات في الخريطة الجيوسياسية لجنوب المتوسط والساحل.

لقد أدت بالنتيجة، إلى تمكن جماعات إرهابية عابرة للحدود من اكتساب قدرة التأثير المادي الإيديولوجي، وهو ما سمح لتنظيم القاعدة (بشمال إفريقيا)<sup>84</sup>، بالتفكير وربما القيام عمليا، في جعل ليبيا مركزا لها، بسبب التضيق الذي تعرضت له في منطقة آسيا والشرق الأوسط، وبالتالي إعطاء منطقة المغرب العربي أهمية خاصة لارتباطها مع الساحل وغرب إفريقيا<sup>85</sup>. وهنا يمكن للقاعدة إعادة تنظيم شبكتها واستغلال الأوضاع الداخلية لتنفيذ عمليات نوعية من قبيل مقتل السفير الأمريكي "كريستوفر ستيفنس"، والهجوم على منشأة الغاز بتيغنتورين في جانفي 2013.

لقد استغل تنظيم داعش فرصة انهيار علاقة المجتمع بالدولة، التي تسببت فيها الظروف الاجتماعية والاقتصادية المزرية، وتحدى أيديولوجية الدولة محاولا تقديم بديل عملي مدمر، من خلال الدعوة إلى تأسيس الخلافة أو ما يسميه "الدولة الإسلامية"، وهذا يؤدي إلى فتح الباب أمام حملات التجنيد في صفوف التنظيم وتهديد استقرار المجتمع.

2- على مستوى التكامل المغربي : فإن الحركات العربية بعد فشلها في تحقيق أهدافها الرئيسية المرتبطة بتنمية الإنسان وتحقيق سبل العيش

الكريم. أعطت الفرصة للمجموعات المتطرفة والحركات الإرهابية لوضع قدميها والتغلغل مجددا في الساحة الاجتماعية لاستقطاب أكبر عدد من الساخطين عن تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وإن لم تكن مظاهرها بادية للعيان فإن جذورها لا تزال معششة في البنى الذهنية المحلية، حيث تعمل على عرقلة وإعاقة مشروع الوحدة المغاربية أو أي تقارب أو تحالف محتمل بين الدول العربية.

3- الهجرة السرية: بحكم أن المغرب العربي يشكل مركز عبور للهجرة من جنوب الصحراء نحو أوروبا وال الضفة الشمالية بموقعه المطل على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، ونظرا لضعف الحماية الحدودية بالمناطق الصحراوية مما يفتح المجال أمام حركية عشوائية ليس فقط للمهاجرين السريين، وإنما أيضا لمختلف الفصائل الإرهابية والمجموعات المتطرفة، التي تستغل هذه الوضعية من أجل الانفتاح على الفضاءات الاجتماعية في سرية للاحتماء من جهة، ونشر فكرها المتطرف من جهة أخرى.

4- تجارة المخدرات: التي تعاني منها الدول المغاربية، مشكل زراعة وتجارة الحشيش والقنب الهندي على المستوى المحلي، ومشكل التجارة الدولية العابرة للحدود للكوكايين والهيروين. لكونها تحتل مكانا استراتيجيا يشكل منفذا ورابطا بين القارات الثلاثة: إفريقيا، أوروبا وأمريكا اللاتينية. وفي ظل فشل الجهود الدولية والخطط الموضوعة للقضاء على هذه التجارة، أصبحت الحركات الإرهابية ومختلف تنظيمات تجارة المخدرات تتفاعل في ما بينها وترتبط بقوة خاصة في السنوات الأخيرة.

وحسب تحقيقات أجرتها دوائر أمريكية وإيطالية، تناولتها يومية الشروق في عددها 5245 الصادر يوم الأربعاء 12 أكتوبر 2016، ربطت بين تمويل تنظيم "داعش" الإرهابي وتجارة المخدرات في إفريقيا وأوروبا. فأن تنظيم "داعش" في ليبيا يقوم بتأطير عملية تهريب المخدرات من المغرب مرورا بالجزائر وصولا إلى السواحل الليبية ومنها إلى أوروبا، حيث يفرض ضرائب على المهربين للحصول على أموال طائلة لتمويل التنظيم في ليبيا والعراق وسوريا.

5- فرضية الصراع المذهبي: من ناحية أخرى، بما أن الحركات العربية أدت إلى بروز صراع مذهبي بين عالم شيعي تهيمن عليه إيران، وفي

المقابل السعودية التي تحاول بصعوبة الدفاع عن الشعوب العربية السننية<sup>86</sup>، قد يؤدي إلى الزج بالعديد من دول المنطقة ومجتمعاتها إلى متاهات يصعب الخروج منها، وقد تدفع بهذا الصراع إلى كل أقطار العالم العربي والاسلامي ودول الساحل حتى نيجيريا.

وانطلاقا من الداخل الليبي، قد يؤدي تطور الأحداث إلى انتقال عدوى الصراع المذهبي إلى المناطق الجزائرية المقابلة، حيث تبرز مطالب بعض سكان المنطقة ببعض الحقوق والامتيازات، وإن يبقى ذلك متحكماً فيه، غير أنه قد تأخذ الأحداث منحى آخر في حالة ما إذا تم تسويق التحركات بين هذه الأقليات والجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة. ويبدو الارتباط وثيقاً بينهما بحكم الظروف الطبيعية وطبيعة أنشطتهما المتداخلة والمتكاملة في كثير من الأحيان. حيث نجد مثلاً التعاون بين مهربي المخدرات وعناصر الجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة (تنظيم القاعدة) في مجالات جمع الأموال وفرض الأتوات على البدو الرحل والقوافل التجارية<sup>87</sup>. وقد شهدت المنطقة في السنوات الأخيرة تصاعداً في عمليات الاختطاف التي تقوم بها العناصر الإرهابية وفق مخططات مشتركة.

من ناحية أخرى، بالإضافة إلى التأثيرات المباشرة للحركات العربية، يمكننا القول بأن هناك تداعيات غير مباشرة، تسببت فيها هذه الحركات، نذكر منها على سبيل المثال، ما ذهب إليه الكاتب والمحلل السياسي الجزائري "يوسف بن يزة" بقوله: "بأن هناك تقارير أمريكية تفيد بتفرق تنظيم الدولة الإسلامية في سرت وتوجههم نحو الجزائر والنيجر، هي مجرد دعاية أمريكية، لممارسة ضغوط على دول الجوار الليبي ودفعها للعب دور "وكلاء الحرب" في المنطقة يقدمون المعلومات والدعم اللوجيستيكي وربما المالي، تحت طائلة التهديد الإرهابي<sup>88</sup>. كما أن فكرة محاولات الغرب والولايات المتحدة تحديداً، لجر الجزائر للدخول في حرب بالوكالة ضد تنظيم الدولة في ليبيا غير مستبعدة، وقد تؤدي مثل هذه الأطروحات إلى تداعيات وخيمة على المدى المتوسط والبعيد يصعب التكهن بها.

في الأخير، يمكنني القول بأن التحدي الأكبر يتمثل أولاً في التصدي للاختراق الذي يتسلل إلى أذهان الشباب وإحياء عناصر ثقافتنا

التي تحمي هويتنا ووجودنا المتميز، وثانيا في كيفية مواجهة الصراع الطائفي وتيارات العنف والارهاب والجريمة المنظمة العابرة للدول. خاصة في ظل الفوضى العارمة في المشهد الليبي، الذي يبقى مرشحا إلى مزيد من الاحتقان والتوتر والتعقيد، ما لم تتغلب الحكمة وضبط النفس لإيجاد صيغة توافقية بين الفرقاء. في هذه الحالة، يصبح التحرك الإستباقي بالنسبة للجزائر يشكل أكثر من ضرورة ملحة.

## VII - تأثير الحركات العربية على النفوذ الروسي في المنطقة.

قبل التطرق إلى تأثير الحركات العربية على النفوذ الروسي في المنطقة، لا بد من الإشارة ولو بصفة موجزة للسياسة (الاستراتيجية) الروسية اتجاه المنطقة العربية في فترة ما قبل الحركات، ثم الموقف الروسي من هذه الأحداث، وأخيرا نوضح التداعيات المترتبة عن المصالح الروسية من خلال النظر في استمرار أو توقف هذه المصالح سواء كانت اقتصادية أو عسكرية.

### 1 - السياسة الروسية في المنطقة العربية قبل انطلاق الحركات العربية.

إن الاهتمام السوفييتي بالمنطقة العربية يرجع إلى أيام الحكم القيصري، بهدف الوصول إلى المياه الدافئة بأي وسيلة كانت، بالإضافة إلى رغبة الاتحاد السوفييتي السابق في تقوية مركزه في السياسة الدولية وتعزيز أمن حدوده الجنوبية<sup>89</sup>. ولم تكن سياسته آنذاك تشير إلى أنه كان ينوي إخضاع المنطقة العربية لسيطرته، بل من أجل محاولة عرقلة مخططات الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد كان هذا الاهتمام مدفوعا بدوافع مختلفة تتقدمها الاعتبارات الأمنية والاقتصادية، مقارنة بالجوانب السياسية والعقائدية. حيث كان معيار السوفييات ليس البحث عن أصدقاء مخلصين يستطيع الاعتماد عليهم، بقدر ما كانت رغبته وسعيه يتمثلان في الحيلولة دون فقدان أي دولة يمكن أن تعود بالفائدة الاقتصادية عليه. وخير مثال على ذلك موقفه البراغماتي من الحرب العراقية الإيرانية.

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وبروز روسيا الاتحادية بتوجهها نحو الغرب، بدأت تظهر سلبيات هذا التوجه على حساب الدول ذات الأهمية

الاستراتيجية والصديقة، والتي منها الدول العربية. وهنا وضعت قيادة الكرملين خطة متكاملة لضمان المصالح الروسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في جميع الميادين وعلى مختلف المستويات. حيث أصبحت تطمح لتقديم نفسها كبديل للغرب للاستفادة من القدرات الاقتصادية والحصول على الاستثمارات والوصول إلى أسواق تجارية لمنتجاتها وسوق للسلاح في مختلف دول المنطقة العربية.

بعد وصول بوتين إلى السلطة، استطاعت روسيا أن تبني علاقاتها مع عدد كبير من الدول العربية (حلفائها التقليديين)، وفي مقدمتهم سوريا وليبيا والجزائر، والشركاء الجدد من دول الخليج والأردن. وأصبحت لروسيا مصالح حقيقية تسعى للحفاظ عليها وتمييزها، حتى مع تغيير أنظمة الحكم في بعض الدول عقب هذه الحركات. ومن الناحية الاقتصادية، تمثل المنطقة العربية سوقاً مهمة ذات قدرة استيعابية كبيرة للصادرات الروسية من السلع، الآلات والمعدات والأجهزة والشاحنات والحبوب<sup>90</sup>. كما تسعى روسيا إلى تنشيط صادراتها من الأسلحة للمنطقة بعيداً عن الاعتبارات السياسية والأيدولوجية التي كانت تحكم هذا النوع من التجارة خلال الحقبة السوفييتية.

لقد كان التوجه الروسي المؤيد لبعض القضايا العربية - من قبيل المساندة في بعض الأزمات والتلويح باستخدام حق النقض في مجلس الأمن في مواجهة الولايات المتحدة - في أغلب حالاته يهدف إلى التلويح به كنوع من المساومة من أجل الحصول، من الأطراف المتنازعة، على أكبر قدر من الفائدة، أو استعمالها كورقة ضغط، في حالة تعرض روسيا لضغوط تمس بمصالحها الحيوية، وتحديدًا تلجأ روسيا إلى أسلوب الربط بين الأزمات للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية، ومثال ذلك، مساندة روسيا للعراق كوسيلة ضغط للحصول على استثمارات لشركاتها العاملة هناك<sup>91</sup>.

بالإضافة إلى ما سبق، يمكن تبرير السياسة الروسية تجاه الدول العربية، من خلال سعيها إلى تحقيق الأمن لحدودها الجنوبية في وجه التهديدات التي قد يتسبب فيها انتشار النزاعات والصراعات على مقربة من حدودها، لا سيما تلك التي تغذيها المشاعر الإسلامية. ومن جهة أخرى يعتبر اهتمام روسيا بالمنطقة بمثابة تصرف وقائي لمنع ومواجهة اندفاع الحركات الإسلامية باتجاه روسيا.

هذا التهديد الذي تشكله الحركات الاسلامية، أصبح أكثر ورودا بعد الظهور القوي لمختلف الجماعات الإرهابية المسلحة على إثر انفجار الأزمة السورية، التي أصبحت ملاذا للعديد من هذه الجماعات المتفرعة. مما جعل روسيا تخشى من احتمال انتقال نشاطها إلى داخل التراب الروسي، لا سيما في ظل وجود تشابه في الدوافع المؤذية لهذه الحركات، داخل روسيا مع واقع التجربة العربية. وتزداد هذه الخشية أكثر، بعد الانقسام الطائفي بين المذهب السني (بقيادة السعودية وباقي دول الخليج مدعومة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية) والمذهب الشيعي بقيادة إيران ومن ورائها روسيا وسوريا ولبنان.

## 2 - الموقف الروسي من الحركات العربية.

خلافًا للعهد السوفييتي الذي كانت فيه موسكو الداعم لكل الثورات وحركات التحرر الوطني في العالم، نجد أن الموقف الروسي من الحركات العربية جاء غامضًا في البداية، ولم تعلن تأييدًا صريحًا للثورة أو للثوار في أي بلد عربي، فقد التزمت الصمت إزاء الأحداث حتى تتضح الرؤية وإزاحة من السلطة، كما حدث في تونس ومصر<sup>92</sup>. حيث اتسم موقفها بالبطء في ما يخص الأحداث في البحرين واليمن، في حين أبدت مواقف مؤيدة بوضوح للسلطة الحاكمة في ليبيا وسوريا مع اختلاف نمط ودرجة التأييد. وأبقت على قنوات اتصال مفتوحة مع الثوار لتحقيق أكبر قدر من التوازن والتأكيد الدائم على نزاهة مواقفها وحرصها على استقرار الدول العربية لخدمة مصالحها مع حكومات الدول في مرحلة ما بعد الثورة.

لكن المثير للاستغراب في المواقف الروسية من القضايا العربية القديمة والحديثة وحتى بالنسبة إلى الحركات العربية في المنطقة، هي ازدواجية الرؤية والموقف تجاه القضية الواحدة، وأحيانا تظهر إشارات غير مفهومة في السلوك السياسي الروسي مرده عدم وجود موقف واضح ومحدد حيال ما يجري في الساحة العربية، وتجلى ذلك في مواقف ذات طابع لا مبالي في البداية، مرورًا بسياسة الانتظار، وصولًا في النهاية إلى مواقف اتسمت بطابع المواجهة والإصرار. هذا التذبذب وعدم وضوح الرؤية السياسية كان له تأثير واضح على نفوذ روسيا في المنطقة.

### 3 - تداعيات الحركات العربية على النفوذ الروسي في المنطقة.

لقد أدت أحداث الحركات العربية في نهاية 2010 وخلال 2011، إلى إعادة المنطقة العربية إلى بؤرة الاهتمام العالمي، لكن هذه المرة ليس بسبب الصراع العربي-الإسرائيلي أو ملفات مكافحة الإرهاب، بل بسبب الاحتجاجات الجماهيرية<sup>93</sup>، التي أدت إلى إسقاط بعض أنظمة الحكم، مما صار يشكل تهديدا حقيقيا لمصالح العديد من القوى الدولية والإقليمية، من جراء المواقف التي تبنتها تجاه هذه الحركات عند بدايتها. ومن بين هذه القوى نجد روسيا التي تم تجاهل مصالحها في العديد من الحالات.

ترى روسيا بأن السياق الذي اندلعت فيه الثورات العربية يعبر بوضوح عن أزمة المخطط الأمريكي في عملية نشر الديمقراطية عن طريق فرضها، من أجل السيطرة المباشرة على مصادر الطاقة وخطوط نقلها إلى أوروبا، وكذلك القضاء على ما تبقى من النفوذ الروسي في المنطقة، لا سيما وأن ما حدث من حركات يحمل كل سمات تلك " الثورات الملونة " التي اندلعت في أوروبا الشرقية منذ سنة 2000 إلى غاية 2005، أين سقطت الحكومات الموالية لروسيا في كل من صربيا وجورجيا وأوكرانيا وقيرغيزستان، من دون إراقة الدماء.

إن الموقف الروسي المتحفظ، في البداية، تجاه الحركات العربية، والداعم بصفة غير مسبوقه لنظام الأسد في سوريا، فوت على روسيا فرصة المحافظة على استمرار مصالحها، على الأقل، التي كانت قائمة عند بداية الأحداث. ونخص بالذكر هنا الحالة الليبية، التي رضخت فيها روسيا لتدخل حلف الناتو، عبر عدم عرقلة صدور القرار رقم 1973، الذي يقضي بحماية المدنيين من بطش القذافي. ثم تحركت دبلوماسيا وقدمت مقترحات بفتح قنوات الاتصال بين الأطراف الفاعلة من أجل تحقيق أكبر قدر من التوازن والتأكيد على نزاهة موقفها وحياده. وفي الأخير، انتقدت روسيا تصرف التحالف علنيا واعتبرته خارج إطار الأمم المتحدة، بل حربا صليبية فعلية.

لكن كل هذا لم يشفع لروسيا، التي تعتبر في النهاية خسرت ليبيا بكل المقاييس (السياسية والاقتصادية والعسكرية). القذافي كانت تربطه علاقات صداقة مع موسكو منذ حقبة الحرب الباردة، والجيش الليبي

كان يتسلح مند عقود بالسلح الروسي، ناهيك عن مشاريع الطاقة الكبرى المشتركة والتي كان مقرر إنجازها من طرف "غازبروم" بالتعاون مع شركة إيني الإيطالية، في إطار استراتيجية شاملة تعكف روسيا على تنفيذها والتي مفادها استعمال وتوظيف عامل الطاقة لتجسيد عودتها إلى الساحة الدولية، وممارسة مزيد من تشديد الخناق والهيمنة على الاتحاد الأوروبي وجعله أكثر ارتهاقا للطاقة الروسية، وبذلك كسب ورقة رابحة في المفاوضات والحصول على التنازلات.

في هذه الأثناء، جاء الموقف الروسي، المثير للجدل، من الأزمة السورية، يشكل تحديا واضحا للغرب والولايات المتحدة الأمريكية تحديا، للحيولة دون تكرار السيناريو الليبي الذي يعتبر كارثيا بالنسبة لنفوذها السياسي ومصالحها الاقتصادية والعسكرية<sup>94</sup>. ولم يبق لها إلا سوريا في المنطقة، وسقوط سوريا لا يعني فقط توجيه ضربة قاضية للنفوذ الروسي في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية بكاملها، بل أكثر من ذلك، سوف يشكل تهديدا حقيقيا على الأمن القومي الروسي بمفهومه الواسع.

ختاما لما سبق يمكننا القول بأنه، إذا كانت هناك قوى استغلت، بل وظفت موجة الحركات العربية لخدمة مصالحها وأهدافها سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي، لا سيما ما تعلق منها بتأمين مصادر الطاقة، فإن هذه الحركات أدت إلى تقليل مناطق النفوذ الروسية في المنطقة مقارنة بما كانت عليه قبل بداية الحركات.

## الغاية

لا بد من الإشارة إلى أن الأحداث التي عرفتتها بعض البلدان العربية لا يمكن، بأي حال من الأحوال، أن تكون عفوية - ولو بتوافر الأسباب الداخلية - دون تدخل القوة الخارجية المعنية باستحداثها. وأن أي منها ليس إلا جزءاً من مخطط لإعادة رسم الخريطة الجيوسياسية للعالم، وضع بتدبير من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، في إطار سعيها لإحكام قبضتها على منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة، من خلال إزاحة روسيا والقضاء على نفوذها في المنطقة تمهيدا لتحقيق الهيمنة العالمية بصفة عامة.

إن تداعيات هذه الحركات ما زالت مستمرة ولم تكتمل بعد، وقد تؤدي عمليات التحول الديمقراطي إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وتعزيز الاستقرار في المنطقة، كما أنها أيضا قد تؤدي إلى مزيد من النتائج الكارثية التي لا يحمد عقباها وقد ينتهي بها الأمر في النهاية إلى إعادة تقسيم المنطقة العربية مرة ثانية على شاكلة معاهدة سايكس بيكو.

بغض النظر عن ظروف وأسباب وتداعيات الحركات العربية، ثمة متغيرين أساسيين لا يمكن تجاهلهما، الأول يتعلق بسقوط الخوف ونهاية الغفلة لدى المواطن العربي، والثاني أن هذه الحركات تعتبر في النهاية أنموذجا آخر للحرب في القرن الواحد والعشرين. هناك تشابه في النتائج الكارثية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين نتائج هذه الحركات ونتائج حرب فعلية. مما يوحي بأن قواعد الحرب قد تغيرت، وتعاضم دور الوسائل غير العسكرية في بلوغ أهداف سياسية واستراتيجية وفاقت الفائدة التي ترتجى من قوة السلاح ورجحت كفة الجمع بين أدوات غير عسكرية، سياسية، اقتصادية، معلوماتية وإنسانية وقدرة الشعوب على التظاهر.

في الأخير يمكن القول أنه في حال استمرار توفر الأسباب التي أدت إلى اطلاق هذه الحركات العربية، فإنه لا يمكننا تصور إخمادها أو التحكم فيها إلى الأبد، بل تبقى ممكنة في المستقبل. وفي الأخير يبقى السؤال مطروحا حول مدى تأثير أو دور الناشطين في الميدان الرقمي في عملية تغيير الأنظمة السياسية ؟

## قائمة المراجع

- 1- سمير رضوان، "التحدي الاقتصادي : ثورة في التوقعات ونقص حاد في الموارد بعد الثورات العربية"، السياسة الدولية-العدد 188 أبريل 2012، المجلد 47، ص 66.
- 2- ROY (Olivier), «La logique des recompositions au Moyen-Orient : Petit essai de clarification à l'usage des gens pressés», *Le Débat* 2016/3(n°190), p 123, disponible sur le site : <http://www.cairn.info/revue-le-debat-2016-3-page-123.htm>, consulté le 06.07.2016.
- 3- Ibid., p 124.
- 4- تعتبر حركة "الإخوان المسلمين" في مصر من أقدم الحركات والجماعات السياسية المطالبة بتطبيق مبادئ وأسس الشريعة الإسلامية في إدارة شؤون الدولة.
- 5- BENCHENANE (Mustapha), «Les incertitudes stratégiques liées aux révolutions arabes», in : *Revue Défense Nationale* n°766-Janvier 2014, Paris, p 52.
- 6- AHMAD (Alkanatri), « La Rationalité des révolutions Arabes », Mémoire présenté comme exigence partielle de la maîtrise en économie, Université de Québec à Montréal, septembre 2012, p 4.
- 7- KIENLE (Eberhard) et LOUER (Laurence), « Comprendre les enjeux économiques et sociaux des soulèvements arabes », *Critique internationale* 2013/4 (n° 61), p 15 -16, disponible sur le site : <http://www.cairn.info/revue-critique-internationale-2013-4-page-11.htm>, consulté le 06.07.2016.
- 8- Ibid.
- 9- AHMAD (Alkanatri), « La Rationalité des révolutions Arabes », op.cit., p 7.
- 10- صالح علي حرملي جبران، "ثورات الربيع العربي.. رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات"، الحوار المتمدن، العدد 4068، 20.04.2013.
- 11- KIENLE (Eberhard) et LOUER (Laurence), op.cite., p 11.
- 12- AHMAD (Alkanatri), op.cit.
- 13- AHMAD (Alkanatri), op.cit., p 8.
- 14- KHAMIS (Sahar), «Le rôle des médias dans les transitions arabes : comment le cyber-activisme est en train de bouleverser les panoramas politique et communicationnel», in : *Annuaire IEMed. de la Méditerranée* 2013, p 63.
- 15- CAVATORTA (Francesco), «Le printemps arabe : le réveil de la société civile. Aperçu general», in : *School of Law and Government-Dublin City University*, Dossier Med.2012, p 87.

- 16-** هلال علي الدين، "حال الأمة العربية 2014-2015 الإعصار : من تغيير النظام إلى تفكيك الدول"، *المستقبل العربي*، العدد 435، ماي 2015، ص 26.
- 17-** ROY (Olivier), «La logique des recompositions au Moyen-Orient : Petit essai de clarification à l'usage des gens pressés», op.cit., p 125.
- 18-** الفايستوك هو شبكة اجتماعية في الأنترنت، تم وضعها في فيفري 2004. تسمح لكل مستخدميها بالتحرك والتفاعل مع أصدقائه. حيث يمكنهم وضع وتبادل صور ومقاطع فيديو، مختلف الروابط والتعليق. لكن كذلك مع إمكانية المشاركة في بعض الأحداث. يوجد حالياً أكثر من 600 مليون مستخدم عبر العالم. أي ما يعادل 10% من الساكنة العالمية. وموقعه : [www.facebook.com](http://www.facebook.com). لمزيد من التفاصيل، أنظر :
- HUYGHE (François-Bernard), «Les premières leçons des cyber-révoltes», in : *IRIS*, 4 avril 2011, Paris, p 17.
- 19-** هو مصلحة التدوين المصغر على شبكة الأنترنت، تم إطلاقه في جويلية 2006. "تويتر" يسمح بتبادل المدونة بفضائل رسائل قصيرة (لا تتعدى 140 رمز) تدعى "تويت". حيث يوفر إمكانية متابعة حسابات عن بعد ويجعل من الفرد على إطلاع بما يقوم به شخص آخر. الفرد بإمكانه أن يصبح زعيم ويؤثر بطريقة غير مباشرة على بعض السياسات للدولة. موقعه : [fr.twitter.com](http://fr.twitter.com). لمزيد من التفاصيل، أنظر : Ibid.
- 20-** هلال علي الدين، مرجع سابق، ص 29.
- 21-** CAVATORTA (Francesco), « Le printemps arabe : le réveil de la société civile. Aperçu general », op.cit., p 88.
- 22-** Ibid., p 89.
- 23-** التنمية المستدامة، مفهوم يقوم على أساس تحديد المشكلات من المنظور الاجتماعي، دون التركيز على ما هو سائد في الجدل العالمي المتعلق بمفهوم التغيير البيئي الكوني، بما يتضمنه من ازيمات الظواهر الأيكولوجية مثل تغير المناخ وتلوث الماء والهواء وتصحر الأرض. ولتحقيق التنمية المستدامة يجب جمع بيانات كافية حول التفاعل بين المجتمع والاقتصاد والسياسة والبيئة. لمزيد من التفاصيل، أنظر : يسين السيد، كيف يمكن تحقيق أهداف الثورات العربية 5، *الحياة*، العدد 19329، الأحد 06 مارس 2016، ص 9.
- 24-** ALKANATRI (Ahmed), « La rationalité des révolutions arabes », in : Mémoire présenté comme exigence partielle de la maîtrise en économie, *Université de Québec à Montréal*, septembre 2012, p 27.
- 25-** ALKANATRI (Ahmed), « La rationalité des révolutions arabes », op.cit.

26- رغم الاختلاف في المصطلحات وأنظمة الحكم نجد واقعا مشتركا وهو إذا وجدت المعارضة يتم تكميم أفواهاها ، ونفس الزعماء يتمسكون بالسلطة لأطول مدة زمنية ممكنة. ومثال ذلك أن القذافي وصل إلى السلطة عام 1969 ، الأسد عام 1970 ، صالح عام 1978 ، مبارك عام 1981. ولكي يبقوا في السلطة مدة أطول كلهم اعتمدوا على أجهزة أمنية متواجدة في كل مكان وزمان مع عدم احترام الحقوق والحريات الفردية. لمزيد من التفاصيل، أنظر : Les dessous (Victor (Jean-Christophe), Mondes Arabes, des cartes, ARTE, Le 17 novembre 2011

27- في الحالة المصرية نجد مثلا التعديلات التي أدخلت على المادتين 76 و77 من الدستور القائم منذ عام 2005، والتي، صيغتا بأسلوب يتعذر على أي مترشح أن يناقض الرئيس وابنه الذي كان المستفيد الأول من الإجراءات الدالة على التوريث من خلال استحداث منصب له وهو "رئيس لجنة السياسات والأمن المساعد للحزب الوطني" مما جعله يتدخل في صياغة القرارات السيادية وأصبح يسيطر على الحكومة.

28- حسب مؤشر الديمقراطية الذي تم وضعه حيز التنفيذ عام 2006، والذي يهتم بتقييم مستوى الديمقراطية في 167 بلد طبقا لسلم من 0 إلى 10. نجد أن الدول العربية تحتل المرتبة الأخيرة في القائمة. هذا المؤشر تم حسابه من خلال 60 خاصية مختلفة ومقسمة على عدد الدول (167)، حيث تم تقسيم الدول إلى أربع مجموعات طبقا لطبيعة نظام الحكم. لمزيد من التفاصيل، أنظر :

ALKANATRI (Ahmed), «La rationalité des révolutions arabes», op.cit., p 29.

29- OWEN SNYDER (Richard), « Les régimes autoritaires : Retour sur les travaux de Juan Linz et leur réception. Extrait de l'entretien avec Juan J. Linz », in : entretien a eu lieu les 25 et 26 avril 2001 à Hamden (USA), a paraitre en 2006, ndlr, p 129.

30- BENCHENANE (Mustapha), « Les incertitudes stratégiques liées aux révolutions arabes », op.cit., p 55.

31- لقد اندلعت هذه الحركات لأسباب مختلفة في جميع الميادين، لا سيما الحرمان وانغلاق المجتمعات، أذت إلى انتشار حالات واسعة من عدم الرضا في أوساط الشعوب العربية، وخاصة في أوساط الشباب بسبب فشل الأنظمة السابقة في توفير حياة كريمة لغالبية الشعوب، وأكثر من ذلك، كانت هذه الأنظمة تدعم النخبة الفاسدة في المجتمع وتوفر لها الحماية ضد أي متابعة قضائية. لمزيد من التفاصيل، أنظر : أحمد فاروق غنيم، "الاقتصاد : إصلاح مؤسسي لتفعيل السوق الحر"، ملحق السياسة الدولية، الطبعة الثانية، عدد جانفي 2012، ص 12.

32- غالبية الدول العربية تعتبر فقيرة نسبيا من حيث الدخل الفردي. في عام 2005، ما يقارب 20.3% من الساكنة العربية تعيش تحت الفقر حسب المعايير العالمية بـ 2 دولار في اليوم. كذلك ما يقارب 34.6 مليون نسمة تعيش الفقر المدقع. وعند استعمال المعايير الوطنية نجد أن النسبة العامة للفقر تتراوح ما بين 28.6% في لبنان و30% في سوريا، 59.5% في اليمن مقابل 41% في مصر. عند أخذ عينة من البلدان التي تشكل 65 من سكان المنطقة، نجد أن نسبة الفقر العامة تشكل 39.9% مما يعني أن عدد السكان الذين يعيشون الفقر يقدر بحوالي 65 مليون. لمزيد من التفاصيل، أنظر :

ALKANATRI (Ahmed), «La rationalité des révolutions arabes», op.cit., p 50-51.

33- لقد تجاوزت معدلات البطالة في مصر 20%، نتيجة ما صاحب الحركات من آثار سلبية على مصادر الدخل القومي، كما تراجعت معدلات النمو الاقتصادي إلى أرقام سالبة بلغت 4.3%، حتى جوان 2011، فضلا عن تراجع الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي بنحو 11 مليار دولار منذ بداية الأحداث في 25 جانفي 2011. لمزيد من التفاصيل، أنظر : حمدي عبد العظيم، " المال والسياسة : التمويل الخارجي للتفاعلات الانتقالية داخل الدول العربية "، السياسة الدولية، المجلد 46، العدد 186، أكتوبر 2011، ص 76.

34- KIENLE (Eberhard) et LOUER (Laurence), « Comprendre les enjeux économiques et sociaux des soulèvements arabes », op.cit., p 12.

35- Ibid., p 13.

36- DIANE (Lafforgue), « Retour sur des Réveils Arabes : La Tunisie Post-Ben Ali », op.cit., p 8.

37- في الدول العربية ظاهرة الرشوة منتشرة في جميع طبقات المجتمع. المنظمة العالمية للميزانية والشفافية تبين في الفترة ما بين 1970 و2008، أن دول إفريقيا الشمالية مثل مصر، الجزائر، ليبيا، المغرب وتونس، تراكمت خسارة رأس المال للفرد الواحد أكثر من أي مجموعة دول في إفريقيا. وغذا أضفنا خسائر التحويلات غير القانونية منذ 33 سنة خلت، نجد 1.767 دولار لكل ساكن وهذا مخالف للمقاييس. خلال 8 سنوات، مصر، الجزائر والمغرب كل دولة خسرت 57.2، 13.6، 13.3 مليار دولار في حين تونس عرفت تحسن طفيف بخسارة 9.3 مليار دولار. كذلك كل سنة تنشر منظمة الشفافية العالمية تقريرا عن الرشوة في القطاع العمومي، يتعلق بترتيب الدول العربية حسب مؤشر الرشوة (تونس المرتبة 59، مصر 98، سوريا 127، ليبيا 146، اليمن 146) حيث نجد أن الدول التي شملتها

الحركات العربية تعتبر من أكثر الدول انتشارا للرشوة في العالم لسنة 2010. لمزيد من التفاصيل، أنظر :

ALKANATRI (Ahmed), « La rationalité des révolutions arabes », op.cit., p 46-47.

حسب مؤشر منظمة " ترانسبرانسسي انترناشيونال " لسنة 2010، نجد الدول المؤشر عليها بانخفاض الفساد هي قطر والامارات العربية (مع فرنسا وألمانيا) تليها البحرين، عمان، العربية السعودية، الأردن وتونس. وفي أسفل الترتيب نجد المغرب، ليبيا، مصر، سوريا، الكويت واليمن. لمزيد من التفاصيل، أنظر : VICTOR (Jean-Christophe), Mondes Arabes, op.cit.

38- يمكن الإشارة هنا إلى أن ما يزيد من أهمية هذه النسبة هو أن البطالة تتركز أساسا في الشباب (من 15 إلى 24 سنة)، حيث وصلت نسبة البطالة في هذه الفئة إلى 25 أي أكثر من ضعف المعدل القومي، وهذا ما جعل بعض الاقتصاديين يصف بطالة الشباب بالقنبلة الموقوتة. ومما يوضح عدم قدرة الاقتصادات العربية على خلق فرص العمل والتقليل من حدة البطالة، أنه مع مطلع عام 2011، بلغت النسبة الشغيلة من السكان 43%، في حين أن هذه النسبة كانت تزيد على 60% على مستوى العالم، وتصل إلى 70% في شرق آسيا. نذكر على سبيل المثال معدلات البطالة في مصر تقدر بحوالي 12% في حين نسبة الشباب تقدر بحوالي 27%. تونس (البطالة 13%، حيث نسبة الشباب 29%)، اليمن (البطالة 12%، نسبة الشباب 26%)، سوريا (البطالة 11%، نسبة الشباب 23%)، البلاد العربية (البطالة 11.5%، نسبة الشباب 11%). لمزيد من التفاصيل، أنظر : سمير رضوان، "التحدي الاقتصادي : ثورة في التوقعات ونقص حاد في الموارد بعد الثورات العربية"، مرجع سابق، ص 67.

39- يمكن تفسير سبب اكتساح الاسلاميين وحصولهم على الأغلبية التي تمكنهم من لعب الدور الرئيسي في مرحلة ما بعد الثورة، إلى ضعف الوعي السياسي، وسلوك التصويت العاطفي الوجداني الذي يجذبه الخطاب الديني، بغض النظر عن المحتوى او البرنامج. ويرى البعض بأن الأحزاب الإسلامية تعتبر الكثر تنظيميا والأقدم ممارسة للعمل السياسي. ويرى فريق ثالث أنها ردة فعل مؤقتة بسبب الظروف الصعبة التي أوجدتها الأنظمة السابقة، لكن سرعان ما يتحول المزاج الشعبي لعدم تحقق طموحاته واحلامه في ظل ثقل تركة الفساد والفسل وانعدام الخدمات وضعف الموارد. لمزيد من التفاصيل، أنظر : محمد عارف نصر، "النفق الانتقالي :

المسارات المضطربة للثورات في المنطقة العربية"، السياسة الدولية، العدد 188، أبريل 2012، ص 55.

**40-** إن الدول التي شهدتها الحركات العربية تشترك كلها في مواجهة الأخطار والتهديدات النابعة من طبيعة بناها الديمغرافية. هذه الدول بناها السكانية تتميز بسيطرة فئة الشباب (60% من سكان مصر هم من الشباب، في تونس تبلغ النسبة 52%، وفي ليبيا ما بين 50 و55%) لذلك فهذه الدول تواجه احتمالات عالية من الصراع الأهلي وبالتالي فرص أقل من الاستقرار والديمقراطية. لمزيد من التفاصيل، أنظر: الصواني يوسف محمد، "التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن"، المستقبل العربي، العدد 416، أكتوبر 2013، ص 28.

**41-** BENCHENANE (Mustapha), «Les incertitudes stratégiques liées aux révolutions arabes», op.cit.

**42-** Ibid., p 57.

**43-** هو مشروع أقرح عام 2004، يقتضي ظاهريا، إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط وفقا للسياسات التالية: تطوير النظم الديمقراطية وإضعاف القوى المعادية للولايات المتحدة، تسوية الصراع العربي الاسرائيلي، وتطوير التنسيق الأوروبي الأمريكي لمعالجة مشكلات المنطقة، وتوسيع نطاق عمل حلف الناتو جنوبا وشرقا وتعزيز الانفتاح والتعاون الاقتصادي. لمزيد من التفاصيل، أنظر: وليد عبد الحي، "النظام الإقليمي العربي: استراتيجية الاختراق وإعادة التشكل"، في: التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فيفري 2014، بيروت، ص 105.

**44-** يتعلق الأمر بمصطلح دخل القاموس السياسي في العقدين الأخيرين، ويتميز بقدر كبير من الالتباس والتأويل يصل إلى حد التحايل والتلاعب اللفظي في وصف حقبة سياسية تاريخية معينة، وبمسار خارج المألوف الطبيعي للخطاب السياسي يهدف إلى تحقيق استراتيجية معينة ومنهج لإدارة المصالح الغربية في المناطق التي تتركز فيها تلك المصالح. الفوضى خلاقة بالنسبة لمصالح الغرب، ومدمرة بالنسبة للأوطان والشعوب، فهو يجمع بين متناقضين. وعليه يمثل هذا المصطلح أحد أهم المفاتيح التي أنتجها العقل الاستراتيجي الأمريكي في التعامل مع القضايا الدولية، وقد تمت صياغته بعناية فائقة من قبل النخب الأكاديمية وصناع السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو يستعمل لأغراض التضليل والتمويه. الفوضى أبدا لم تكن بناءة، وهي نقيضة للنظام وللعمل التغيير المنظم، وطوال تاريخ البشرية لم تكن الفوضى أبدا سلاحا للتغيير، بل سلاحا ضد

التغيير على القل من زاوية إجهاض التغيير بالتفجر دون وجود قيادة منظمة تنظم وتوجه وتقود حركة الشعوب من أجل التغيير الحقيقي. وقد نادى بها كونداليزا رايس ومعها عدد كبير من الساسة الأمريكيين، وباتت النظرية الأمريكية التي تلائم الألفية الثالثة، وبالتالي صارت مصطلحا سياسيا يقصد به تكوين حالة سياسية أو إنسانية مريحة بعد مرحلة فوضى متعمدة الأحداث. تقوم الفكرة المركزية لهذا المفهوم على تدمير بنية قائمة مختلة لتشييد أخرى جديدة على ركام القديمة. وترى رايس - والمحافظون الجدد- أن منطقة الشرق الأوسط منطقة مضطربة لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية، وأن عدم الاستقرار يحتاج إلى إعادة تشكيل المنطقة بصورة تعالج مواطن الخلل في هذه البنية، كما أن زرع الفتنة وإحداث الانشقاق الداخلي يساعد عملية التدمير الداخلي ويعطي فرصة للقوى الخارجية للتدخل والتأثير في توجيه الأحداث بما يخدم مصالحها. لمزيد من التفاصيل، أنظر: رمزي المنيأوي، **الفوضى الخلاقة** : الربيع العربي بين الثورة والفوضى، دار الكتاب العربي، دمشق، الطبعة الأولى 2012، ص ص 34-35.

**45- خلاصي خليفة كعسيس، "الربيع العربي : بين الثورة والفوضى"، المستقبل العربي، العدد 421، مارس 2014، ص 225.**  
**46- عصام عبد الشافي، "العامل الدولي : تراجع الدور المريكبي في البيئفة الاستراتيجية الجديدة"، السياسة الدولية، العدد 186، المجلد 46، أكتوبر 2011، ص 90.**

**47-GUIDERE (Mathieu), «Tunisie, Egypte, Libye : A chaque révolution sa communication», in : IRIS- 4 avril 2011, Paris, p 3.**

**48- رجب إيمان أحمد، "اللاعبون الجدد : أنماط وأدوار الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية"، السياسة الدولية، العدد 187، جانفي 2012، المجلد 47، ص 37.**

**49- حمدي عبد العظيم، "المال والسياسة : التمويل الخارجي للتفاعلات الانتقالية داخل الدول العربية"، مرجع سابق، ص 75.**

**50- تشير التقديرات على الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية قد قدمتا منحا ومساعدات مالية في أشكال مختلفة، بلغت قيمتها ما يقارب 145 مليون دولار، خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى غاية 2006، وهذا لتمويل 25 منظمة تتشبط في ميدان حقوق الإنسان، وحقوق المرأة والطفل، والمجتمع المدني وتنمية الديمقراطية ومنع انتشار المخدرات، وغيرها من الأغراض الإنسانية. لمزيد من التفاصيل، أنظر : نفس المرجع، ص 77.**

- 51- يمكن أن نشير هنا إلى التأثير الذي أحدثته وسائل الاعلام وخصوصا منها قناة الجزيرة - قناة إعلامية دولية مقرها في قطر تم إطلاقها في نوفمبر 1996. تبث في كامل انحاء العالم باللغتين العربية والانجليزية - القطرية إلى جانب قناة بي بي سي، التي تغطي جميع البلدان العربية، تقوم بتغطية المظاهرات المستمرة، حيث ساهمت معنويا في استنفار المتظاهرين وإعطائهم فرص التعبير عن رأيهم بفضل الأنترنت والشبكات الاجتماعية المشتركة. حيث كانت تقوم بتصوير همجية النظام في قتل المتظاهرين وإعدام الجنود الذين يرفضون إطلاق النار على الحشود المحتجة. لمزيد من التفاصيل، أنظر : VICTOR (Jean-Christophe), op.cit.
- 52- حمدي عبد العظيم، "المال والسياسة : التمويل الخارجي للتفاعلات الانتقالية داخل الدول العربية"، مرجع سابق، ص 76.
- 53- لا بد من الإشارة هنا إلى أن فشل الحركات العربية في إحداث التغيير اللازم، إلى حد ما، كان بسبب التحالف الكبير بين بعض الحكام وقوى خارجية ومحلية مضادة للحركات من أجل إبقاء الأمور في المنطقة كما هي وبأي ثمن. ويتجلى ذلك في المنافسة الجارية بين العربية السعودية وإيران، بالرغم من أن كليهما أدتا دورا حاسما مضادا للحركات العربية وعملتا بكل الوسائل من أجل إبعاد موجة التغيير السياسي عن بلديهما ولعب دورا مؤثرا في دول الجوار لتعزيز نفوذهما. لمزيد من التفاصيل، أنظر : جرجس فواز، "في جحر الأرنب" : بحثا عن تاريخ "داعش"، المستقبل العربي، العدد 446، أبريل 2016، ص 48.
- 54- هلال هلال علي الدين، " حال الأمة العربية 2014-2015 : الإعصار من تغيير النظم إلى تفكيك الدول "، مرجع سابق، ص 19.
- 55- مطاوع محمد، " الغرب وقضايا الشرق الوسط : من حرب العراق إلى ثورات الربيع العربي : الوقائع والتفسيرات "، المستقبل العربي، العدد 426، أوت 2014، ص 51.
- 56-CAVATORTA (Francesco), «Le printemps arabe : Le réveil de la société civile. Aperçu général», op.cit., p 88.
- 57- الزهراني أحمد قران، "السلطة السياسية والإعلام في الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد 434، أبريل 2015، ص 47.
- 58-KHAMIS (Sahar), «Le rôle des médias dans les transitions arabes : comment le cyber-activisme est en train de bouleverser les panoramas politique et communicationnel », op.cit., p 59-60.

59- إن الوطن العربي ليس بمنأى عن الأسباب المحلية والدولية التي جعلت الحكومات العربية تتخلى عن بعض سيطرتها على الإعلام، الأمر الذي وفر مساحة من حرية التعبير عبر وسائل الإعلام. لأن الحرية الإعلامية تعتبر عنصر مهم من العناصر التي تبني عليها الديمقراطية، وهي السبيل لتحقيق العدل والمساواة وحرية التعبير. لمزيد من التفاصيل، أنظر: الزهراني أحمد قران، "السلطة السياسية والإعلام في الوطن العربي"، نفس المرجع.

60- لقد أصبحت الشبكات الاجتماعية تشكل نافذة سهلة للقيام بالاتصالات بين الاسلاميين وتجنيدهم، وتتم عمليات الجذب والاستمالة عن طريق "فيسبوك" أو "تويتر" وهي تكفي لوضعها حيز التنفيذ، حيث ان المجدد لا يحتاج للذهاب او التثقل والبحث عن الضحية، بعضهم يأتي مباشرة عند بالصورة والصوت. حيث يتم تصوير وتقديم الجهاد على انه إقامة في مخيم للعطلة، وعن طريق مقاطع فيديو للدعاية تظهر الجهاديين كأبطال. وهنا نجد ان الإرهابيين لا يترددون في استغلال براءة السباب من اجل تجنيدهم وتحويلهم، ولهذا يوجد الكثير من الفرنسيين التحقوا بالجماعات الإرهابية في سوريا تحت قناعه الجهاد هناك. لمزيد من التفاصيل، أنظر :

THOMAS (Legrain), «L'utilisation des réseaux sociaux par les bandes criminelles», in : Sécurité Globale 2016/1-n° 1, p 100-103.

61- M.FARIS (David), «La Révolte en réseau : le printemps arabe et les médias sociaux», in : Politique Etrangère 1-2012, p 99.

62- Ibid., p 100.

63- Ibid., p 101.

64- Ibid., p 102.

65- M.FARIS (David), «La Révolte en réseau : le printemps arabe et les médias sociaux», op.cit., p 103.

66- Ibid.

67- Ibid., p 104.

68- M.FARIS (David), « La Révolte en réseau : Le printemps arabe et les médias sociaux », op.cit., p 105.

69- لقد وصلت درجة الرقابة إلى الحد الذي أصبح فيه الفرد لا يملك إمكانية تصوير فيديو لرجال الشرطة أو الأمن، وهذا يصعب من نشر الصور والمقاطع التي تستتفر الجماهير على نطاق واسع. غير أن بعض التونسيين لجأوا إلى الرد التقني حيث تملصوا من هذه المراقبة ولجأوا إلى استعمال موزعات خارجة عن رقابة الدولة ومحمية من القرصنة. لمزيد من التفاصيل، أنظر :

GUIDERE (Mathieu), «Tunisie, Egypte, Libye : A chaque révolution sa communication», op.cit., p 3.

70- DIANE (Lafforgue), « Retour sur des Réveils Arabes : La Tunisie Post-Ben Ali », in : Observation des mutations dans le monde arabe/IRIS SUP-Avril 2013, Paris, p 2.

71- M.FARIS (David), « La Révolte en réseau : Le printemps arabe et les médias sociaux », op.cit., p 106.

72- bid., p 107.

73- خلاصي خليفة كعسيس، "الربيع العربي : بين الثورة والفضوى"، مرجع سابق، ص 225.

74- لقد بلغ عدد مستخدمي "الفايسبوك" في العالم العربي مطلع 2010 حوالي 26 مليون مستخدم، هذا العدد ارتفع مع بداية الحركات العربية إلى 36 مليون مستخدم، وهو ما يوضح دور وأهمية هذا الوسيط في التواصل بين الشباب، حيث أصبح يشكل تقنية ثورية بامتياز. ومن مميزاته أنه يجعل كل مشترك يتلقى الخبر وينتجه في نفس الوقت، أي أنه يتلقى الخبر ثم يرسله في الحين. لقد كانت أغلب القنوات الأجنبية الحاضرة في الأحداث (الجزيرة، العربية، فرنسا 24، بي بي سي العالم، سي آن آن) كانت تتلقى المعلومات من الناشطين في الاحتجاجات حيث يرسلون مقاطع فيديو في الوقت المناسب. وبالتالي فإن القنوات الأجنبية ساهمت في نشر كل ما تم التقاطه أو تصويره خلال الاحتجاجات. أما في ما يخص قناة الجزيرة التي تقوم بتغطية المظاهرات باستمرار ساهمت معنويا في استفار المتظاهرين وإعطائهم فرص التعبير عن رأيهم بفضل الأنترنت والشبكات الاجتماعية المشتركة. لمزيد من التفاصيل، أنظر :

AIACHI (Sophie-Alexandra), «Pouvoir médiatique et transition politique : Le cas de la Tunisie», in : IRIS, Paris, Novembre 2013, p 4.

75- لقد صارت الأنترنت وسيلة محورية للنشر وأداة للصدى وليست سببا له، لقد أصبحت وسيلة للتواصل والاستعلام والتبليغ وتعطي الانطباع للناس بأنهم ليسوا وحدهم غاضبون وبأنهم غير معزولون، وهذا ساهم بشكل كبير في كسر حاجز الخوف وتراجع قبضة الدولة. حيث نلاحظ نسبة السكان التي تتوفر على الأنترنت في عام 2010، نجد في ليبيا 9.5%، مصر 21%، لبنان 27%، سوريا 17.5%، اليمن 2%، المغرب 33%، تونس 34%، السعودية 38%، العراق 39.5%، قطر 88%، الإمارات 52%، البحرين 76.5%. وهنا لا بد من ربط هذه النسب مع معدل فئة الشباب الكثيفة، المتعلمة وطالبة للحريات. أنظمة الحكم في هذه البلدان كانت واعية بهذا النمو والتطور وقامت بإجراءات في مارس عام 2011، حيث رصدت منظمة "مراسلون بلا حدود" العديد من الحكومات التي تصنف

معادية للأنترنيت. لأنه في هذا السياق الاجتماعي والسياسي كانت وسائل الاتصال الكلاسيكية مراقبة. لمزيد من التفاصيل، أنظر : VICTOR (Jean-Christophe), op.cit. BADIE (Bertrand), «Printemps arabe : un commencement», in : Etudes 2011-7, Tome 415, p 7.

**76-** CAVATORTA (Francesco), «Le printemps arabe : Le réveil de la société civile. Aperçu général», op.cit., p 84.

**77-** M.FARIS (David), «La Révolte en réseau : Le printemps arabe et les médias sociaux», op.cit., p 108.

**78-** ROY (Olivier), «La logique des recompositions au Moyen-Orient : Petit essai de clarification à l'usage des gens pressés »,op.cit., p 125.

**79-** MALBRUNET (Géorges), «La nouvelle dynamique du djihadisme international», in : Diplomatie n° 77, Novembre-Décembre 2015, Paris, p 55.

**80-** داعش هو وارث القاعدة في العراق، حيث تغلغل بقوة وعمق في العراق وسوريا. والزرقاوي-الأردني الأصل ينتمي إلى قبيلة تنشط في العراق- هومن يقف وراء الزرع المحلي لتنظيم القاعدة في محافظة الفلوجة بعد عام 2003، دخل في خلاف مع بن لادن بسبب تبنيه فكرة الجهاد الإقليمي على خلاف الجهاد العالمي، معتبرا هذا التوجه وصل إلى أقصى حدوده. تقوم نظرتة لبناء "الدولة الاسلامية" المزعومة، على إزالة العدو، لكنه في البداية لا يركز على عدو الأمس بل جعل أولويته هي القضاء على عدو اليوم وهو إيران والمحور الشيعي. أي أن فلسفته تقوم أولا على إقامة الخلافة الإسلامية، ثم تتوسع للاستيلاء على بقية الدول الاسلامية وأخيرا تقاتل العدو (الكفار). لمزيد من التفاصيل، أنظر :

ROY (Olivier), «La logique des recompositions au Moyen-Orient : Petit essai de clarification à l'usage des gens pressés», op.cit., p 132

**81-** الإدريسي محمد، "اتحاد المغرب العربي في مربع الربيع العربي والإرهاب وتجارة المخدرات ومشكل الصحراء"، المستقبل العربي، العدد 447، ص 18.

**82-** جرجس فواز، "في جحر الأرنب" : بحثا عن تاريخ "داعش"، المستقبل العربي، العدد 446، أبريل 2016، ص 36.

**83-** حسب ما ورد في جريدة (Le Monde) الفرنسية الصادرة بتاريخ 21 جانفي 2016، فإن تنظيم "داعش" قد أصبح يتسبب في قتل أكثر من 1200 شخص في السنة، بواسطة العمليات الإرهابية التي استهدفت العديد من العواصم عبر العالم، وخاصة العاصمة الفرنسية باريس، التي شهدت

بتاريخ 7 و9 جانفي 2015، إعتداءات إرهابية خلفت 17 قتيلًا، وفي 13 نوفمبر خلفت عملية أخرى أزيد من 130 ضحية. لمزيد من التفاصيل، أنظر : LALDJI (Mounir), « Les menaces des entités criminelles transnationales sur la sécurité intérieure des états », in : *Sécurité globale*-n° 2- 2016/2, p 60.

84- تنظيم القاعدة في شمال إفريقيا هو الذي ينتمي إليه فصيل تنظيم " القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي " الذي ينشط بصفة أساسية في الجزائر، ويمتد نشاطه إلى موريتانيا، النيجر، مالي وتونس وجنوب الصحراء. يقوم التنظيم بعمليات التدريب للعناصر الجديدة لتنفيذ عمليات ضد بلدانهم. قسم المنطقة إلى قطاعات محددة وجعل لكل منطقة أمير. يستهدف التنظيم رموز أنظمة الحكم للبلدان التي ينشط فيها وكذلك التواجد الفرنسي في المنطقة. له عدة فروع منها : تنظيم أنصار الجهاد في سيناء، وحركة "أنصار الدين" في مالي وهي حركة مسلحة عناصرها تتحدر من منطقة الطوارق، تريد فرض الشريعة في مالي بقوة السلاح. لمزيد من التفاصيل، أنظر : بكر علي، " نماذج القاعدة : التطبيقات الراهنة لـ "حالة القاعدة" في العالم "، *السياسة الدولية*، المجلد 47، العدد 188، أبريل 2012، ص 150.

85- الصواني يوسف محمد، "التحديات الأمنية للربيع العربي : من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن"، مرجع سابق، ص 32.

86- العربية السعودية لم تتمكن من تأذيت الدور المنوط بها وهو قيادة المحور السني لسببين، يتعلق الأول لكون السلفية المتطرفة تتجسد في عشرات (10) الحركات، والأكثر ظهورًا حاليًا هي "داعش" التي ترفض وتدين الوصاية السعودية، مما يقلل من نفوذها في نظر الرأي العام العربي. أما السبب الثاني هو أن إيران تبسط يدها بإحكام على المحور الشيعي. لمزيد من التفاصيل، أنظر :

ROY (Olivier), «La logique des recompositions au Moyen-Orient : Petit essai de clarification à l'usage des gens pressés», op.cit., p 125.

87- الصواني يوسف محمد، "التحديات الأمنية للربيع العربي : من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن"، مرجع سابق، ص 23.

88- "واشنطن تبتز دول الجوار الليبي لدفعها للتعاون معها تحت طائلة التهديد الإرهابي"، *القدس العربي*، العدد 8563، الاثنين 22 أوت 2016، ص 9.

89- الأمانة لمى مضر، *الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية*، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، مارس 2009، ص 346.

- 90- الشيخ نورهان، "مصالح ثابتة ومعطيات جديدة : السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية"، السياسة الدولية، العدد 186 أكتوبر 2011، ص 112.
- 91- الأمانة لى مضر، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، مرجع سابق، ص 364.
- 92- الشيخ نورهان، مرجع سابق، ص 113.
- 93- عبد الناصر وليد محمود، " المعادلات الجديدة : تحولات موازين القوى في النظام العالمي "، السياسة الدولية، العدد 187، المجلد 47، جانفي 2012، ص 83.
- 94- عبد الناصر وليد محمود، " المعادلات الجديدة : تحولات موازين القوى في النظام العالمي "، مرجع سابق، ص 85.